



بحوث

كلية اللغة العربية

مملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية وأدائها

السنة الثامنة - العدد الثالث ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ

« ستوية »

الدرج الوظيفي لظاهرة التنوين

للككتور

عبد الرحمن محمد اسماعيل

معيد اللغة العربية بكلية التربية

تمهيد :

نما لا شك فيه أن التنوين ظاهرة سامية حفلت بها الساميات كافة بيد أن أداءها في العربية يغاير - تماماً - طرق أدائها في غيرها من الساميات ، ومرد ذلك أن العربية أوسع منهن طرقاً ، وأشمل منهجاً ، من هنا جاءت التنوين فيها واضحة المعالم ، محددة الأهداف ، إذ أقسامها بينة ، ودلالاتها بادية وقضاياها ظاهرة مجللة .

وربما وجد القارئ في هذه الدراسة ما يصحح بطلان بعض مزاعم القوم من أن لا بد لكل مفرد من مثني أو العكس ، ضرورة أن يكون لكل أصل فرع أو العكس ، بل ربما يتوهم بعض الدارسين أن التنوين لا تتجاوز في الأداء العربي طريقاً أو إعراباً واحداً ، أو دلالة واحدة ، وهذا الزعم ، أو ذاك التوهم قد قصدت هذه الدراسة إلى دفعه ، وتفصيل القول فيه ، حيث المثني يوظف كثيراً في حقيقته تارة ، وقد يوظف في غيرها أخرى وذلك حين يتعارض مع أصله (أعني المفرد) أو مع فرعه (أعني الجمع) وهذا ضرب من التوسع أو المجاز في الاستعمال الذي لا يكاد يقف عليه إلا الخاصة من علماء هذه اللغة ، ولا يحيط به علماء إلا من دقق النظر ورجع البصر كرتين في عوالم أساليب العرب .

وإني لأمل صيرورة هذه الدراسة مضماراً فسيحاً لنماء لغة الدارسين من طلاب العربية ، ومفتاحاً جديداً لطرق أبواب النحو العربي على نحو توظيفي يحل كثيراً من مشكلات مسالك التعبير في العربية ، ويوجه بيانه وجهة صحيحة سليمة ، حيث كتب النحو - وحدها - قاصرة على إبراز كل جوانب هذه الظاهرة ولن تكون بارزة جد البروز إلا أن تتعاون معها كتب اللغة والأدب والأعاريب والتفاسير ، كما سلكت في منهجي هذا . . .

إن هذه الدراسة لم تخل من اجتهاد مبني على أصول هذه اللغة ووجوهها الفصيحة ، وحسبي فيه أن الاجتهاد باب مفتوح في وجه أهل النظر مادامت انطلاقاته مستوحاة من نصوص الفصحى .

لذلك جاءت هذه الدراسة - بفضل من الله وتوفيق - شاملة لنواحي التنثية في منهجها الوظيفي ، وقد استقصيت فيه أساليب المثني الحقيقية كانت أو مجازية مؤملاً أن يفيد بها أبناء العربية وطلابها من غير الناطقين بها ، وذلك في تقويم ألسنتهم وتنويع بيانهم ، والله من وراء القصد ، وهو المستعان .

هذا

هذا

هذا

تعريف المثني :

المثني لغة : أصله المعطوف ، من ثنيت العود : إذا عطفته^(١)
وفي الاصطلاح : لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد
وعطف مثله عليه^(٢) .

ومن ذلك الحدّ يبدو لنا القصد من التثنية وهو الاقتصاد ، أو
الإيجاز حيث قامت الزيادة ، وهي حرفان (الألف والنون رفعاً) والياء
والنون نصباً وجراً مقام العاطف والمعطوف ، نحو جاء الشاهدان
ورأيت الشاهدين ، ومررت بالمشاهدين .

يقول عبد القاهر الجرجاني : اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما
الاختصار والإيجاز ، فكان الأصل أن يقال : جاءني زيد وزيد إلا أنهم
رأوا ذلك يطول ، إذا كان التثنية يتبعها الجمع ، فكان يجب أن يقال :
زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جداً فقالوا : الزيدان ، والزيدون ،
فجعلوا الألف (يعني في المثني) والواو (يعني في المذكر) عوضاً عن
ضم الاسم إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار اللفظ .

وقريب من هذا ما حكى من أن عمر بن الخطاب رضوان
الله عليه ، قيل له بعد وفاة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - يا خليفة
خليفة رسول الله ، فقال : هذا أمر يطول ، أنتم المؤمنون ، ونحن
أمرؤكم ، فخطب بأمر المؤمنين ، وإنما اختار ذلك كراهية التكرير ،
إذ كان يجب أن يقال بعده : يا خليفة خليفة رسول الله ، إلى ما لا نهاية

(١) التصريح ١ / ٦٦ .

(٢) ابن عقيل بحاشية الحضري ١ / ٣٦ .

له ، كما كان يجب أن يقال زيد وزيد ، فالمتجنب هو التكرير في
الموضعين ، وقد يجيء ذلك في الشعر كقوله :
كأن بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سَك
كان الظاهر أن يقول : كأن بين فكها ، إلا أنه عدل إلى التكرير
لأجل الشعر ، وحسن ذلك أن أحدهما مضاف ، والثاني فيه الألف
واللام ، لو قال : كأن بين فكها وفكها كان أقبح^(١) .

وقال ابن الشجري : التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما
التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين ،
أصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف
والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً ، وصح ذلك لاتفاق
الذاتين في التسمية ، بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا
إلى التكرير بالعاطف كقولك : جاء الرجل والفرس ، ومررت بزيد
وبكر ، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في
المختلفين^(٢) .

ويفهم من كلام ابن الشجري أن العطف بالواو نوع آخر من
التثنية والجمع في اللغة إلا أنه يتعين فيما اختلف لفظه من الاسماء
المعطوفة .

أقسام المثني :

تنقسم التثنية إلى ثلاثة أضرب :

(أ) تثنية لفظية معنوية .

(ب) وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع .

(١) انظر شرح المقتصد للجرجاني ١/١٨٣-١٨٤ ، وشرح المفصل ٢/٥ ، والخزانة

٣/٣٤٠ ، ٣٤٢ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/١٠ .

(ج) وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف .

فالضرب الأول عليه معظم الكلام كقولك في رجل : رجلان ،
وفي زيد : زيدان .

والضرب الثاني : تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن
والظهر ، تقول : ضربت رؤوس الرجلين ، وشققت بطون الجمالين ،
ورأيت ظهوركما ، وحي الله وجوهكما ، فتجمع وأنت تريد : رأسين
وبطنين ووجهين ، ومن ذلك في التنزيل قوله جل ثناؤه : ﴿ فقد صغت
قلوبكما ﴾ (١) وجروا على هذا السنن في المنفصل عن الجسد ، فقالوا :
مد الله في أعماركما ، ونسأ الله في آجالكما ، ومثله في المنفصل فيما حكاه
سيبويه ضع رحالهما .

ومن العرب من يعطى هذا كله حقه من التثنية فيقولون :
ضربت رأسيهما ، وشققت بطنيها ومما ورد بهذه اللغة
قول الفرزدق :

« بما في فؤادينا من الشوق والهوى »

وقول أبي ذؤيب الهذلي :
فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العُبط التي لا ترقع
والجمع في هذا ونحوه هو الوجه كما جاء في التنزيل « قالوا ربنا
ظلمنا أنفسنا » (٢) .

هذا - وقد جمع هميان بن قحافة بين اللغتين في قوله :
وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْرِ التَّرْسَيْنِ

(١) التحريم / ٤ .

(٢) الأعراف / ٢٣ .

فقال : ظهراهما بالتثنية ثم أعقبه بالجمع في (ظهور الترسين) وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الجملين ، ولا يكادون يستعملون ذلك إلا في الشعر وأنشدوا عليه قول الشاعر :
 كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدفين لطعن غير تذييب
 قال سيبويه : وسألته يعنى الخليل عن قولهم : ما أحسن وجوهها فجمعوا وهم يريدون اثنين ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفردا ، وبين ما يكون شيئا من شيء ، والقول في تفسير هذه الحكاية إنهم قالوا : ما أحسن وجوه الرجلين ، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن هو ضمير موضوع للجماعة ، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب من حيث كانت التثنية عددا تتركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تتركب من ضم واحد إلى اثنين ، فلذلك قال الخليل : إن الاثنين جميع

فأما ما في الجسد منه اثنان ، فتثنيته إذا تثيت المضاف إليه واجبة ، تقول : فقأت عينيها ، وقطعت أذنيها ، لأنك لو قلت أعينها وأذانها لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع .

فإن قيل : فقد جاء في القرآن « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »^(١) فجمع اليد ، وفي الجسد يدان ، فهذا يوجب بظاهر اللفظ إيقاع القطع بالأربع .

(١) المائة / ٣٨ .

والجواب : أن المراد فاقطعوا أيمانها ، وكذلك هي في مصحف
عبد الله فلما علم بالدليل الشرعي أن القطع محله اليمين ، وليس في
الجسد إلا يمين واحدة جرت مجرى آحاد الجسد فجمعت كما جمع الوجه
والظهر والقلب .

والضرب الثالث من ضروب التثنية : تثنية التغليب ، وذلك
أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو
شهرة ، جاء ذلك في أسماء مسموعة صالحة كقولهم للأب والأم
الأبوان ، وللشمس والقمر : القمران ، ولأبي بكر وعمر العمران ،
غلبوا القمر على الشمس لخفة التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر ، لأن
أيام عمر امتدت وروى أنهم قالوا لعثمان رضوان الله
عليه - نسألك سيرة العمرين ، وقال الفرزدق :

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع

أراد : شمسها وقمرها ، وعنى بالشمس إبراهيم عليه السلام ،
وبالقمر محمداً - صلى الله عليه وسلم . وبالنجوم عشيرة النبي عليه
السلام ، وكذلك أراد المتنبي بالقمرين الشمس والقمر في قوله :
واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معا
. وقيل في قوله : « يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين
فبئس القرين »^(١) .

إن المراد المشرق والمغرب ، فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين ،
وقالوا لمصعب بن عمير وابنه : المصعبان ، وقالوا لعبد الله بن الزبير

(١) الزخرف / ٣٨ .

وأخيه مصعب : الخبيبان ، وكان عبد الله يكنى أبا خبيب ، قال أبو نخيلة يمدح الحجاج ويعرض بعبد الله بن الزبير :
قدنى من نصر الخبيين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد^(١)
شروط المثني القياسي الذي طريقه الزيادة :

يرى جمهور النحاة أن المثني القياسي الذي طريقه زيادة الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً أن لا بد من أن تتوافر فيه شروط ثمانية جمعها بعضهم في قوله :
شروط المثني أن يكون معرباً ومفرداً منكرأً ماركباً موافقاً في اللفظ والمعنى له مماثل لم يفن عنه غيره^(٢)
ومن هذه الشروط يمكن بيان ما يثنى وما لا يثنى في العربية :
أولاً : ما يثنى :

(أ) المفرد المذكر اسماً نحو : الزيدان في (زيد) ، أو صفة نحو : المسلمان في مسلم) .
والمفرد المؤنث اسماً نحو : الهندان في (هند) ، أو صفة نحو المسلمتان في مسلمة .

أما الجمع المكسر الذي ليس على صيغة الجمع الأقصى فالقياس يأبى تثنيته ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة ، فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في كلمة

(١) انظر الأمالي الشجرية ١١/١ - ١٤ ، وإعراب القرآن للزجاج ٧٨٧/٣ - ٧٩٠ وكتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٣٩ وما بعدها ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٧/١ ، الخزانة ٣٦٩/٣ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ وما بعدها .

(٢) حاشية الخضري ٤٠/١ ، وانظر التصريح بحاشية يس ٦٧/١ .

واحدة ، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الأفراد ، قالوا :
إبلان وغنمان وجمالان ، ذهبوا بذلك الى القطيع الواحد ، وضموا إليه
مثله فثنوه ، أنشد أبو زيد :

هما إبلان فيهما ما علمتم فعن أيها ما شئتم فتنكبوا
وقالوا لقاحان سوداوان ، حكاه سيبويه ، وإنما لقاح جمع لقحة ،
وقالوا : جمالان على تأويل قطيعين قال عمرو بن العداء الكلبي :
لأصبح الحى أوباداً ولم يجدوا * * عند التفرق في الهيجا جمالين
فالتثنية تدل على افتراقها قطيعين أو صنفين صنفاً لترحلهم
يحملون عليها أثقالهم وصنفاً لحربهم يركبونه إذا جنبوا خيلهم ،
ولو قال : لقاح أو جمال لفهم منه الكثرة إلا أنه لا يدل على أنها مفترقة
قطيعين ، إلا أنه في (إبلان) أسهل لأنه جنس فهو مفرد ، وليس
بتكسير كجمل وجمال ، ومن ذلك قول أبي النجم :

تبقلت في أول التبقل بين رماحي مالك ونهشل
فقد أفاد بتثنية (رماح) افتراق رماح بني مالك من رماح بني
نهشل ، وأما قوله عليه السلام : مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين
« فإنه شبه المنافق ، وهو الذي يظهر أنه من قوم وليس منهم بالشاة
العائرة ، وهى المترددة بين الغنمين : أى بين القطيعين لا تعلم عن أى
القطيعين هى ، يقال سهم عائر ، وحجر عائر إذا لم يعلم من أين هو ،
ولا من رماه » (١) .

هذا وقد روى في فصيح الكلام تثنية اسم الجمع مثل : ركب
وركبان ، قال جل ثناؤه : « قد كان لكم آية في فئتين » (٢) وقال :

(١) انظر شرح المفصل ١٥٣/٤ وما بعدها ، والخزانة ٣٨١/٣ وما بعدها .

(٢) آل عمران / ١٣ .

« وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان »^(١) .
 (ب) المركب الاضافي يثنى صدره دون عجزه استغناءً بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه ، نحو هذان غلاما محمد ، وجاريتاه ، كما جاء جمعه في قوله « وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا »^(٢) فقد جمع المضاف وهو عبد ، دون المضاف إليه وهو الرحمن^(٣) .

ثانياً - ما لا يثنى من مفردات العربية :

قد يزعم البعض أن لا بد لكل مفرد من مثنى ، وأن لكل مثنى مفرداً ، وهذا هو ما يقتضيه وضع الكلام ويتبادر إلى الأذهان ، لكن إذا تتبعنا أساليب الفصحى وجدنا ما يتخلف وهذا الزعم ، حيث يوجد في العربية كلمات صرحت بها العرب في كلامها ولم يرد لها تثنية ، كما وجدنا أساليب احتوت على مضمورات لزمّت الإفراد ، فلم تثن ولم تجمع لأسرار وأسباب نجملها في الأنواع الآتية :

النوع الأول : إذا أفاد اللفظ العموم بأن كان يصلح للمثنى والجمع امتنعت العرب من تثنيته وجمعه لعدم الفائدة منها ، حيث لم تزد التثنية أو الجمع شيئاً على مفهومه الوضعي ، ويشمل هذا النوع الأجناس التالية :

١ - لفظ كل وبعض ، فلا يقال فيها كُلاًن وبعضان ، ولا أكال وأبعاض ، وذلك لعدم الفائدة من تثنيتهما وجمعهما ، وإفادتهما - وضعا - العموم حيث لا يعطيان بعد التثنية والجمع غير ما يعطيانه

(١) الأنفال / ٤١ .

(٢) الفرقان / ٦٣ .

(٣) انظر التصريح بحاشية يس ٦٦/١ ، وابن عقيل بحاشية الخضرى ٤٠/١ ، وكتاب ليس في كلام العرب / ٣٤٠ ، والمقرب لابن عصفور ٤٢/٢ - ٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٣٩ .

قبلهما من نحو الكلية والبعضية أو أنهم استغنوا بتثنية وجمع ما تضافان إليه عن تثنيتهما وجمعهما^(١).

٢ - ما لزم النفي من الألفاظ المتوغلة في التنكير ، وذلك لإفادتها العموم ، إذ كل نكرة بعد النفي تصدق على كثيرين فلا فائدة من تثنيتهما أو جمعها^(٢) ويشمل ذلك إحدى وعشرين كلمة نذكر منها الآتي :

(عريب) يقال : ما بالدار عريب : أي ما بها معرب يبين كلامه ويعربه فلا يقال فيه عريبان . و (ديار) نحو قوله « رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً »^(٣) أي أحداً وقد استعمله ذو الرمة في الواجب نحو قوله :
إلى كل ديار تعرفن شخصه من القفر حتى تقشعر ذوائبه
فلا يقال فيه دياران .

و (دارى) منسوب إلى الدار ، و (دورى) منسوب إلى الدور ، يقال : ما بها دورى أي أحد ، و (طورى) منسوب إلى جبل الطور ، يقال : ما بها طورى : أي ما بها إنسى ولا وحشى ، و (طاوى وأرم وأريم وكتيع وكراب ودعوى وشفر ويقال : ما بها شفر : أي قليل ، ودب وتامور ، يقال ما بها تامور : أي أحد^(٤) .

٣ - المصدر ، وذلك لأنه اسم جنس ، والجنس يصلح للمفرد والمثنى والجمع ، يقال : رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، ومثله خصم وضيف ، قال تعالى : « هل أتاك نبا الخصم إذ تسوروا المحراب »^(٥) فقال : خصم ولم يقل خصوم لإفادة (خصم) معنى

(١) انظر البدائع لابن قيم الجوزية ٢٢٢/١ .

(٢) انظر اللسان والتاج ومفردات الراغب الأصفهاني مادة (أحد) .

(٣) نوح / ٢٦ .

(٤) انظر المفردات (أحد) والخزانة ٢٩٥/٣ وما بعدها .

(٥) ص ٢١ ، ومثل خصم في إفادة الجمع ضيف في قوله تعالى : « هل أتاك حديث ضيف

إبراهيم المكرمين » الذاريات / ٢٤ .

الجنس وصلاحيته للجمع وغيره ، لذلك أعاد الضمير إليه جمعا في (تسوروا) حملا على المعنى ، أما قوله « هذان خصمان » وقولنا هذان ضيفان فقد ورد تشبيها باعتبار نقلهما من المصدرية إلى الذات (أى الاسمية) أما باعتبار أصلهما (أعنى المصدرية) فلا يثنيان ولا يجمعان ، والعرب كثيرا ما تسمى بالمصدر^(١) .

ومن المصادر التي لا تثني لفظ (كافة) فهي مصدر جاء على فاعلة مثل عامة ، قال عز وجل : « ادخلوا في السلم كافة » (البقرة ٢٠٨) . فهي مصدر منكر مؤنث مفرد ، فلا تدخله الألف واللام ، ولا تضاف إلى معرفة ، وأما قول الفقهاء : هذا مذهب الكافة ، وهو قول الكافة ، ويقولون : هذا مذهب كافة العلماء فيضيفون (كافة) ومرادهم بذلك الجميع ، فهذا غلط .

قال الفراء : (كافة) معناه : جميعا ، وكافة لا تكون مذكرة ولا مجموعة ولا يقال : كائين ولا كائيات ، لأنها وإن كانت على لفظ فاعلة ، فإنها في تأويل المصدر مثل العاقبة (العقاب) والعافية (العفو) والباقية (البقاء) إلخ ولذلك لم تدخل فيها العرب الألف واللام ، لأنها في معنى قولك : قاموا معا ، وقاموا جميعا .

وقال الزجاج : (كافة) منصوب على الحال ، وهو مصدر على فاعلة ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع ، كما إذا قلت : قاتلوهم عامة ، لم يثن ولم يجمع ، وكذلك (خاصة)^(٢) .

وكذلك لفظ (نهيك) في قولهم : هذا رجل نهيك من رجل كما تقول هذا رجل حسبك من رجل ولم تثن ولم تجمع لأنه مصدر^(٣) وفي

(١) انظر تاج العروس (عدل) .

(٢) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١١٧/٤ .

(٣) المرجع السابق ١٧٤/٤ .

ذلك دليل على أن أسماء الأفعال كصه ومه وأسماء الاصوات كغاق لا تثني ولا تجمع .

من هنا يتجلى لنا أن المصدر لا يجوز تثنيته وجمعه - باقيا على المصدرية - وذلك لإفادة الكثرة والجنسية ، وما شأنه كذلك لا فائدة من تثنيته أو جمعه لأن عطاءه بعدهما لا يتجاوز عطاءه قبلهما ، فهو صالح للواحد وغيره والمذكر وغيره أي أنه يستوى فيه المفرد وغيره والمذكر وغيره ، إذ العرب تقول : ماء غور وبئر غور ، وماءان غور ، لا يشنون ولا يجمعون ، لا يقولون : ماءان غوران ولا مياه أغوار ، فغور بمنزلة الزور حيث يقال : هؤلاء زور فلان ، وهؤلاء ضيف فلان ، والمعنى : هؤلاء زواره وأضيافه ، وذلك لأنه مصدر أجرى مجرى : قوم عدل ، وقوم رضا الخ^(١) .

وبعد فالمصدر الذي تمتنع تثنيته أو جمعه مشروط بالآتي :
١ - أن لا يراد به التنويع ، فإن قصد به ذلك ثني وجمع نحو : هذان تنوينان وهذه تناوين أو تنوينات ، ونحو قوله تعالى : « هذان خصمان » الخ . إذ يراد بالثنى نوعان ، وبالجمع أنواع .

٢ - أن يكون المصدر مؤكداً لعامله ، فإن كان مبنياً لنوعه أو عدده جاز تثنيته أو جمعه ، قال ابن مالك :

وما لتوكيد فوحد أبداً وثن واجمع غيره وأفرداً وقال :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا
٣ - أن لا يسمى به فإن سمي به جاز تثنيته وجمعه مثل كرم اسم شخص فيقال فيه كرمان وأكرام وكرمون .

(١) انظر معاني القرآن للغراء ١٧٢/٣ ، وبدائع الفوائد ٨٤/٢ ، ٥٦ ، ٢٥٣ ، وأسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين للباحث / ٢٢ - ٢٣ .

السفرية
لا يجوز جمع
هو مصدر
يشنون
أما التنوين
فإنه
وثن واجمع
غيره وأفرداً
وقال
ونعتوا
بمصدر
كثيرا
فالتزموا
الإفراد
والتذكيرا
٣ - أن لا
يسمى به
فإن سمي
به جاز
تثنيته
وجمعه
مثل كرم
اسم
شخص
فيقال
فيه
كرمان
وأكرام
وكرمون .

ويجري مجرى ما تقدم في إفادة العموم أسماء الشرط والاستفهام فلا تثني ولا تجمع ، ولأنها متضمنة معنى الحرف .

النوع الثاني : ما تضمن معنى الفعل أو المصدر نحو (أفعل من) لأن معنى قولك : زيد أفضل من عمرو : زيد يزيد فضله على عمرو^(١) .

لذا ترى (أفضل من) في حالة التجرد من ال والإضافة يلزم الأفراد والتذكير والتنكير ، تقول الزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو إلخ فانظر كيف لزم (أفعل من) الأفراد والتذكير والتنكير فيما تقدم لكونه متضمناً معنى الفعل أو المصدر ، وكلاهما لا يثنى ولا يجمع مع المثني والجمع ، وكذلك شأنه حال الإضافة إلى نكرة نحو : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال ، وذلك لتضمنه معنى الفعل ، أو للاستغناء بتثنية المضاف إليه وجمعه عن تثنية وجمع (أفعل) قال ابن مالك مشيراً إلى ما تقدم :

وإن لمنكور يضيف أو جُرِّداً ألزم تذكيراً وأن يوحداً

ويجري اسم الفعل مجرى (أفعل من) لتضمنه معنى الفعل أو المصدر نحو صه يازيد ، وصه يازيدان ، وصه يازيدون ، فلا يثنى ولا يجمع بل يستوى فيه المفرد وغيره والمذكر وغيره ، وسواء كان اسم الفعل مرتجلاً كما تقدم ، أو مشتقاً من مصدر الفعل على وزن (فعال) نحو : حذارٍ ودراكٍ ونزالٍ تقول : حذارٍ يازيد ، وحذارٍ يازيدان ، وحذارٍ يازيدون ، ومثل اسم الفعل في ذلك اسم الصوت كغاق بمعنى بعداً أو يبعد .

* * *

النوع الثالث : أساليب لزم فيها الضمير الأفراد والتذكير وتلك الأساليب هي :

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٨/١ ، ومفردات الراغب (آخر) .

(أ) مجرور (رب) إذا كان ضميراً نحو قولهم : ربه رجلاً ورجلين ورجالاً ، وربه امرأة وامرأتين ونساء ، بتوحيد الضمير فيها جميعاً ، وإنما لزم الأفراد حيث عوضوا عن تثنيته وجمعه بتثنية وجمع تفسيره (أى تمييزه) وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، قال الشاعر :

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائماً فأجابوا
فقد أفرد الضمير مع (رب) استغناء عن جمعه بجمع التفسير
بعده ، ولزوم الضمير مع (رب) الأفراد والتذكير هو مذهب
البصريين ، وحكى الكوفيون جواز مطابقتها لفظاً في نحو : ربه
امرأة ، وربها رجلين ، وربهم رجالا ، وربهن نساء^(١) .

غير أن مذهب البصريين يمثل اللغة العالية ، ومذهب الكوفيين
يمثل القلة والندرة حيث اجتمع فيما حكوه العوض والمعوض منه ،
ولا يجتمعان إلا في القليل من كلامهم .

ويجرى مجرى مجرور (رب) في ذلك فاعل نعم وبئس مدحا وذما
في نحو : نعم رجلين الزيدان وبئس طالبين العمران ، فلزم الأفراد
والتذكير استغناء بتثنية وجمع تفسيره عن تثنيته وجمعه .

(ب) فاعل (ما أفعل) : في التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا
والزيدين والزيدين ، وما أجمل هنداً والهنديين والهندات ، ففاعل
أحسن في الأمثلة السابقة مفرد مذكر مستتر وجوباً ، وإنما لزم الأفراد
لأنه يعود على (ما) وهى بمعنى شيء والتقدير : شيء حسن زيدا ، أو
الذى حسن زيدا شيء عظيم .

وأما صيغة (أفعل به) فمذهب البصريين (أفعل) ماض جاء

(١) انظر التصريح ٤/٢ .

على صورة الأمر ، والباء زائدة ومدخولها فاعل مرفوع محلاً ، وعليه فلا إشكال في الفاعل .

وأما مذهب الكوفيين الذين يرون أن (أفعل) (أمر لفظاً ومعنى) وفاعله ضمير مفرد مستتر وجوباً ، فقد اختلفوا في مفسره وعلة إفراده ، فقال ابن كيسان : الضمير للحسن المدلول عليه بأحسناً ، كأنه قيل : أحسن يا حسن بزيد : أى دم به والزمه ، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال ، لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع . وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزنجشري من المتأخرين : الضمير المستتر في (أفعل) للمخاطب المستدعى منه التعجب ، وكان القياس أن يقال في التأنيث : أحسنى ، وفي التثنية : أحسنا ، وفي الجمع أحسنوا ، وإنما التزم الأفراد واستتاره لأن (أفعل) المستتر فيه الضمير كلام مجرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير عن حالها . (١)

وكذلك فاعل (عدا وحلا وحاشا وليس ولا يكون) في الاستثناء نحو قولنا قام القوم خلا زيدا ولا يكون زيدا . . . إلخ ، وإنما لزم فاعلها الأفراد ولم يثن لإجرائه مجرى البعض أو الجنس وكلاهما لا يثنى ولا يجمع .

النوع الرابع ما استغنى عن تثنيته إما بمضاعفاته أو تثنية غيره : يشمل هذا النوع ألواناً مختلفة من ألفاظ العربية :

١ - ألفاظ العدد : ما عدا مائة وألفاً ، فلا تثنى ولا تجمع استغناءً عنها بضعفيها أو أضعافها ، فنحو ثلاثة يقال في تثنيته ستة ، وفي جمعها تسعة واثنا عشر وهكذا سائر أضعافها ، ولا يقال : ثلاثتان ، أما مائة وألف فقد تثنتها العرب تقول : هؤلاء مائتان أو

(١) انظر التصريح ١٨٨/٢ - ١٨٩ .

ألفان ، كما جمعتها نحو هؤلاء مئات ومئون ، وهؤلاء آلاف وألوف ، قال تعالى : « فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله » (الأنفال ٦٦) .

٢ - لفظ (سواء) لم تشنه العرب استغناء عن تشنيته بثنية (سى) فقالوا : سيان زيد وعمرو ، ولم يقولوا : هما سواءان ، وعن جمعه بجمع (سى) فقالوا : أسواء مثل نقض وأنقاض ، يقال : قوم أسواء ومستوون ، وأما قول الشاعر :
فيارب إن لم تجعل الحب بيننا سواءين فاجعني على حبها جلدأ
فشاذ^(١) .

هذا - ولم ترد (سواء) في القرآن ولا في كلام الفصحاء إلا مفردة مع المثني والجمع نحو قوله سبحانه : « سواء العاكف فيه والباد » (الحج ٢٥) .

وقول الشاعر :
سلى إن جهلت الناس عنى وعنهم فليس سواء عالم وجهول
فهى فى الآية والبيت مفردة مع المثني ، ومثالها مفردة مع الجمع قوله سبحانه : « ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء » (النساء ٨٩) وقال الجوهري : هما فى الأمر سواء وهم سواء .
وأجاز بعضهم : رجالان سواءان ، وقوم أسواء وسواسية ، ورجالان سيان ، ورجال أسواء : أى مستوون .

وقال أبو الحسن (سواءان) كذا وقع فى كتابى ، وهو عندى غير جائز والصواب سويان ، وسيان ، لأن أسواء جمع (سيواً) على (فَعَلَ) كضلع وأضلاع وعنب وأعنان^(١) .

(١) انظر التصريح ١٢٤/٢ .

(٢) النوادر لأبى زيد / ٧٠ ، والصحاح واللسان والقاموس (سوو) .

وسواء تطلب اثنين ، تقول : سواء زيد وعمرو ، أى ذو اسواء زيد وعمرو ، لأنه مصدر فلا يجوز له أن يرفع ما بعده إلا على الحذف ، تقول : عدل زيد وعمرو ، والمعنى : ذوا عدل ، لأن المصادر ليست بأسماء الفاعلين ، وإنما يرفع الأسماء أوصافها ، فإذا رفعتها المصادر فعلى الحذف^(١) .

٣ - لفظا (أجمع وجمعاء) فى التوكيد فلا يثنيان استغناء عنه بكلا وكلتا قال ابن مالك :

واغن بكلتا فى مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا وأجاز الأخصش والكوفيون : جاء الزيدان أجمعان ، بتثنية أجمع ، والهندان جمعان ، قال ابن خروف : ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه^(٢) .

النوع الخامس : ما لا ثانى له فى الوجود نحو الشمس والقمر فلا يقال فيهما شمسان ولا قمران ، إلا تغليباً وذلك ضرب من المجاز أو التوسع فى كلام العرب وتسمى هذه التثنية تثنية مجازية .

ومن هذا النوع لفظ (الأبد) فلا يثنى ولا يجمع ، إذ لا يتصور حصول أبد آخر يضم إليه فيثنى ، لكن قيل (آباد) وذلك على حسب تخصيصه فى بعض ما يتناوله كتخصيص اسم الجنس فى بعضه ، ثم يثنى ويجمع ، على أن بعض العلماء ذكر أن (آباداً) مولد وليس من كلام العرب العرباء^(٣) .

النوع السادس : الأسماء المحكية نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره ، وشاب قرناها ، فهذا النوع من المركب الإسنادى لا يجوز تثنيته ولا جمعه بحال من الأحوال ، لأنه منقول من الجملة ، والجمل لا تثنى

(١) التاج (سوو) والبحر ٣/٣٣ .

(٢) انظر التصريح ١٢٤/٢ .

(٣) المفردات للأصفهاني (أبد) .

ولا تجمع ، كذلك ما نقل منها إلى الاسمية لا يثنى ولا يجمع ، على أنه يمكن الاستغناء عن تثنيتهما وجمعهما بثنية وجمع (ذو) مضافين إلى المركب ، فيقال : جاء ذوا تأبط شرا ، وذوو تأبط شرا ورأيت ذوى تأبط شرا ، وذوى تأبط شرا . . . إلخ . وعدم تثنية ذلك محل اتفاق من العلماء^(١) .

أما المركب المزجى فتثنيته وجمعه اختلف فيهما والأصح أن لا يثنى ولا يجمع على أن أهل اللغة يرون جواز تثنيته وجمعه ، تقول في التثنية : هذان ساما أبرص^(٢) وفي الجمع هؤلاء سوام أبرص ، وإن شئت قلت : هؤلاء السوام ، ولا تذكر أبرص ، وإن شئت قلت هؤلاء البرصة والأبارص .

وإنما أجاز أهل اللغة تثنية المركب المزجى وجمعه حملاً على أحد وجهيه في الإعراب وهو إعراب الأول وإضافته إلى الثاني ، على أن يكون مفتوحاً ، لأنه ممنوع من الصرف ، فيكون المركب المزجى في ذلك قد أجره مجرى المركب الإضافي حيث الاتفاق على تثنيته وجمعه وارد عند اللغويين والنحويين^(٣) .

الخامس : العلم الباقي على علميته لا يثنى ولا يجمع بل يتعين عند إرادة تثنيته أو جمعه تنكيره ، ثم يثنى بزيادة ألف ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجراً ، ثم يعوض عن علميته بال في التثنية والجمع فيقال : الزيدان والزيدين رفعاً ونصباً أو جراً والزيدون والزيدين رفعاً ونصباً أو جراً ، وال في الأمثلة عوض عن سلب العلمية من المفرد .

النوع السابع : كنايات الأعلام نحو فلان وفلانة ، فلا يقال فيهما فلانان ولا فلانتان ، لأنها لاتقبل التنكير حيث وضعت موضع

(١) انظر التصريح بحاشية يس ٦٧/١ ، حاشية عبادة على الشذور ٦٩/١ - ٧٠ ، المقرب لابن عصفور ٤٢/٢ - ٤٣ ، الهمع ٤٢/١ - ٤٣ .

(٢) سام أبرص : كبار الوزع .

(٣) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٥٥/٣ ، وحاشية يس على الفاكهي ٨٢/١ .

أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير ، وشرط المثني أن يكون منكرًا .

النوع الثامن : المثني لا يثنى ، والجمع لا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : محمدانان ، ولا محمدونان ، لإجتتماع إعرابين فيهما ، ولا هنداتان ، لأن لا فائدة من تثنية المثني ولا الجمع حيث لا يزيد المعنى بها عما كان عليه قبلها^(١) .

النوع التاسع : الاسمان المختلفان لفظاً ومعنى نحو أب وأم ، فهذا ما يتعين فيه العطف بالواو نحو : هذان أب وأم ، على أن العرب قد توسعوا في مثلها فغلبوا أحد اللفظين على الآخر مراعين في ذلك الأشرف والأخف والمذكر . . . إلخ . كما سنعرض له بعد ، ثم ثنوهما فقالوا : الأبوان في الأب والأم ، ومنه في القرآن الكريم « وما يستوى البحران هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج » (فاطر ١٢) .

النوع العاشر : الاسمان المتحدان لفظاً ، المختلفان معنى كالعين للباصرة والجارية ومنه الحقيقة والمجاز ، أما قولهم : القلم أحد اللسانين فشاذ .

هذا - وقد تردد ابن الحاجب في تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : القُرءان للطهر والحيض ، والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب فقد منعه في شرح الكافية ، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزته على الشذوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي : يقال : العينان في عين الشمس ، وعين الميزان ، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ، وهذا قريب من مذهب الشافعي - رحمه الله - وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة

(١) انظر الكتاب ١٠٩/١ ط بيروت .

بلفظ العموم نحو قولك (الإقراء) حكمها هكذا ، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو : ما لقيت عيناً ، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء بسواء^(١) .

تقسيم المفرد بالنسبة للتثنية :

ينقسم المفرد بالنسبة إلى المثني إلى ضربين :

الأول : مفرد له مثني قياسي ، وهو كثير وغالب في العربية ولا سيما إذا كان مما تحققت فيه الشروط الثمانية التي عرضنا لها في شروط المثني القياسي ، من ذلك زيد والزيدان ، ورجل ورجلان ، وأرض وأرضان ، وسماء وسماوان . . . إلخ .
الثاني : ليس له مثني وهو نوعان :

أحدهما : مفرد لا مثني له البتة مثل ألفاظ العدد المفردة ما عدا المائة والألف ، وأسماء الشرط والاستفهام ، وكافة وجميع المصادر ما لم يرد بها التنويع ، لكون ألفاظ العدد يستغنى عن تثنيها بمضاعفاتها وعمومية أسماء الشرط والاستفهام ، وصلاحيه المصادر للمفرد وغيره والمذكر وغيره لإفادتها الجنس ، ومثل المصدر ما يفيد الاستغراق من الألفاظ نحو أحد وديار وعريب من كل ما لزم النفي ، وكل ما ذكرته آنفا من الأنواع والأجناس التي لا تثني ولا تجمع .

الثاني : ما ليس له مثني قياسي ، بل سماعي كوقوع (نحن) مثني لـ (أنا) و (أنتما) مثني (أنت أو أنتِ) وهما مثني (هو أو هي) إذ قياس مثني (أنا) أنوان ، وقياس مثني (أنت وأنتِ) أنتان وقياس مثني (هو وهي) هوان وهيان ، وهذه المثنيات القياسية مرفوضة في اللغة استعمالاً .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢ .

تقسيم المثنى بالنسبة للمفرد :

لم يكن لكل مثنى مفرد استعملته العرب ، وإن غلب ذلك في كلامهم ، من هنا يمكن لنا تقسيم المثنى بالنسبة للمفرد إلى الأنواع الآتية :

الأول : مثنى له مفرد وهو الذى يجرى عليه سنن العربية ، وهو من الظهور والوضوح بمعنى عن القول فيه .

الثانى : مثنى ليس له مفرد مستعمل ، وهذا من النوادر فى العربية مثل : (المذروان) فودا الرأس ، يقال : شاب مذرواه ، وهما طرفا الأليين كذلك^(١) .

وكذلك : اثنان واثنان فى لغة أهل الحجاز ، وثنتان فى لغة بنى تميم وكلا وكلتا ، حيث لم يستعمل لهما مفرد فى الأصح ، فلا يقال : (اثن ولا اثن) ولا (كل ولا كلة) .

قال ثعلب فى أماليه : الاثنان لا واحد لهما ، والواحد لا تثنية له ، وفى موضع آخر قال : الواحد عدد لا يثنى .

وقال البطليوسى فى شرح الفصيح مما استعمل مثنى ولم يفرد (الاثنيان) وهما واقعان على خصيتى الإنسان ، ولم يقولوا : أنثى . على أن أبا الطيب اللغوى قال فى كتابه (شجرة الدر) : والأنثى البيضة من الخصيتين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على النافى لزيادة علمه .

وقال الزجاجى فى أماليه : (جاء يضرب أزدريه) إذا جاء فارغاً ، وكذلك (جاء يضرب أصدريه) بإبدال الزاى صاداً لتقاربهما مخرجاً واتحادهما فى الصغير ، وكذلك حواليك ولبيك وسعديك

(١) انظر كتاب ليس فى كلام العرب / ٣٣٤ ، وأمالي ابن الشجرى ١ / ١٩ ، والمخصص لابن سيده ١٥ / ١١٤ ، وجنى الجنيتين لمحمد أمين المحبى / ١٠ .

وهذا ذيك . . . إلخ . على القول بأنها مثناة جىء بالتثنية لغرض المبالغة ، وقولهم : عقل بعيره بشنايين ، غير مهموز ، لأنه ليس له واحد ، وفي الصحاح : لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى ، لا يفرد له واحد^(١) .

الثالث : مثنى له أكثر من مفرد نحو : هاتان المرأتان ، فإذا أفردت قلت : هذى المرأة ، وذى المرأة ، وهذه ، وهاتا ، وتا ، وذه ، وكل ذلك محكى ، ومنه قول الشاعر :

فهذى سيوف يا صُدَى بن مالك كثير ولكن أين للسيف ضارب^(٢)

الرابع : مثنى لم تستعمل له العرب مفرداً واستعملته العامة ، ويسمى مثنى لفظاً فقط نحو : الجلمان (ما يجز به) ، والمقراضان (ما يقطع به) ، والكلبتان (ما يأخذ به الحداد الحديد المحمى) ، ذلك لأن الكلبة الواحدة ، والمقراض الواحد والجلم الواحد لا يقطع .

الخامس : مثنى مفردة إما جمع لفظاً ومعنى نحو : إبلان وغنمان وجمالان ، قال عمرو ابن العداء الكلبى :

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا عند التفرق فى الهيجا جمالين
وإما جمع فى المعنى فقط نحو : فئتان ، وطائفتان ، وجمعان ،
وألغان .

طرائق التثنية فى العربية :

تعددت أساليب التثنية فى العربية إلى ألوان مختلفة وهذه يمكن حصرها فى الأنواع الآتية :

(١) انظر شرح الكفراوى على الأجرومية / ٢٦ ، وحاشية أبى النجا على الأزهرية / ٢٧ ،

ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ . والمخصص ١٤ / ٩٤ ، وجنى الجنين ١٠ - ١١ .

(٢) كتاب ليس فى كلام العرب ٣٣٤ .

(٣) المرجع السابق ٣٤٠ - ٣٤١ .

أولاً : التثنية بالزيادة :

إن التثنية بزيادة ألف ونون رفعاً ، وياء ونون نصباً وجرأً هي ملاك كلام العرب ، وعليها قياس اللغة ، ويمثل هذا النوع الكثرة الكاثرة من المثنيات ، وهي المتبادرة إلى الأذهان ، والمطابقة لظاهر حال الأسلوب العربي ، كما أنها لا تحتاج إلى قرينة صارفة إليها بخلاف غيرها من الأنواع الأخرى التي سنعرض لها ، وذلك لكونها وفقاً للأصول التي بنيت عليها هذه اللغة مع فهم المراد منها دون لبس أو إخفاء نحو : حضر رجلان ، ورأيت رجلين ومررت برجلين ، فالألف والنون حال الرفع ، والياء والنون حالى النصب والجر زيدتا للإيجاز ، إذا استغنى بهما عن العاطف والمعطوف في نحو : جاء رجل ورجل ، وهذا هو أصل المثني ، على أنه أصل مرفوض في قياس النحويين ولن يعدل إليه إلا في أمور سنعرض لها في لون آخر من التثنية .

ثانياً : التثنية بالعطف وهي الأصل :

(أ) إذا اختلف اللفظان^(١) ومعناهما نحو قول حسان :
 إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنوناً
 فقد ذكر اثنين : شرخ الشباب والشعر الأسود ، وإنما جاء بالعطف لاختلافهما لفظاً ومعنى ، وقد أعاد الضمير مفرداً في (ما لم يعاص) ، وإن كانا لاثنين ، وذلك لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجريا مجرى الواحد ، ألا ترى أن شرخ الشباب هو اسوداد الشعر ، ولولا أنها - لاصطحابها - صارا بمنزلة المفرد ، كان حق الكلام أن يقال : (يعاصيا) وأشد من هذا قول القائل يصف رجلاً مغترباً في فلاة :

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٣٥ .

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن
شريكيه يطمع نفسه شر مطمع
جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميراً مفرداً
لأنهما كثيراً ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك كان حقه
أن يقول : ومن يكونا شريكه ، فهذا أشد من الأفراد في بيت حسان ،
لأنه أفرد المضممر في (يكن) ، وجاء بالخبر مثني^(١) .
وكذلك إذا نعت غير الواحد وكان النعت مختلفاً وجب التفريق
بالعطف نحو : مررت بالزيدين الكريم والبخيل ، قال ابن مالك :
ونعت غير واحد إذا اختلف * * فعاظفا فرقه^(٢) .

(ب) إذا أريد التكثر نحو قول الشاعر :
لو عُدَّ قبر وقبر كان أكرمهم بيتاً وأبعدهم عن منزل الذام
فقال : قبر وقبر ، ولم يقل : قبران لإفادة الكثرة .
(ج) إذا فصل بين الاسمين لفظاً بالنعت ، وهو إما مصرح به
في اللفظ نحو : مررت برجلين : رجل مسلم ورجل كافر .
وإما مقدر نحو : عندي من العبيد ألف وألف : أي ألف رجال
وألف نساء .
(د) ضرورة الشعر نحو قول واثلة بن الأسقع الصحابي - رضي الله
عنه :

ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو أشر محك
وقول أبي نواس :
أقمنا بها يومان ويوماً وثالثاً ويوم له يوم الترحل خامس

(١) انظر الأمالي الشجرية ٣٠٩/١ وما بعدها .

(٢) ابن عقيل بتحقيق محيى الدين عبد الحميد ٢٠١/٢ .

وقول الآخر :
(أنجب عرسٍ ولداً وعرساً)

يقول البيهقي : على أن أصل المثني العطف ، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة . قال ابن الشجري في أماليه : التثنية والجمع المستعملان أصلهما التثنية والجمع بالعطف فقولك : جاء الرجلان ومررت بالزيدين ، أصله جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً وضح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعطف ، كقولك : جاء الرجل والفرس .

(هـ) إذا كان الاسمان علمين باقيين على علميتهما نحو : زيد وزيد ، تريد : زيد ابن فلان ، وزيد بن فلان ، ومنه قول الحجاج :
- إن لله محمداً ومحمداً في يومٍ واحد -
يعني ابنه محمداً ، وأخاه محمداً ، وفي ذلك يقول الفرزدق :

إن الرززية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
(و) إذا اتفق الإسمان في اللفظ ، ولم يتفقا في المعنى ، ولا في المعنى الموجب للتسمية نحو : رأيت المشتري والمشتري ، تعني بأحدهما الكوكب ، وبالأخر قابل عقد البيع^(١) .

ثالثاً : التثنية بالنيابة :

(أ) نيابة المفرد عن المثني :
الأصل أن يدل على الفردية بالمفرد وعلى التثنية بالمثني إلا أن

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٤١/٢ - ٤٢ ، وشرح جل الزجاجي لابن عصفور ١٣٥/١ وما بعدها ، والخزانة ٣٤٠/٣ .

العرب قد تعدل عن ذلك لمعانٍ هي قائمة في أنفسهم قد ندركها تارة
وقد لا ، منها :

(أ) أن يكون الشيطان متلازمين فيذكر أحدهما اجتزاء به عن
الآخر . حيث يقوم أحد الشيطانين مقام الاثنین معاً ، من ذلك العينان
والرجلان واليدان ، والأذان . . . إلخ من الأعضاء المزدوجة .

يقول ابن الشجري : يجوز أن تعبر عن العضوين (أى
المتماثلين) بواحد وتفرد الخبر حملاً على اللفظ تقول : عيني رأته ، وأذني
سمعته ، وقدمي سعت فيه ، وإنما استعملوا الإفراد في هذا تخفيفاً ،
وللعلم بما يريدون فاللفظ على الإفراد والمعنى على التثنية .

ويجوز مع الإفراد عود الضمير مثنى حملاً على المعنى كما في قول
امرئ القيس :

وعين لها حدره بدره شقت مآقيها من آخر
وكان مقتضى الظاهر أن يقول : مؤقها أو مؤقاها - إلا أنه عدل
عن الإفراد إلى التثنية حملاً على المعنى ، كما نلاحظ أنه جمع (مآقي) في
مقام التثنية .
وقول الآخر :

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلنا تكفان
فقال ظلنا حملاً على المعنى لأنه ذكر عينا وأراد عينين اجتزاء
بإحدهما عن الأخرى^(١) .

ومن المتلازمات وليسا بعضوين الإنسان الكافر وقرينه من الجن
نحو قوله تعالى « حتى إذا جاءنا قال ياليت بيني وبينك بعد
المشرقين . . . »^(٢) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص بالإفراد ،

(١) انظر الأمالي ١٢١/١ - ١٢٢ ، وانظر الخزانة ٣٦٩/٣ .

(٢) الزخرف / ٣٨ .

يعنى الكافر يوم القيامة ، والباقون (جاءانا) على التثنية ، يعنى الكافر وقرينه ، وقد جعلنا فى سلسلة واحدة وقراءة التوحيد - وإن كان ظاهرها الإفراد - فالمعنى لهما جميعاً ، لأنه قد عرف ذلك بما بعده^(١) .

ومثل ما تقدم قوله تعالى : « إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد »^(٢) .

وإنما قال (قعيد) ولم يقل (قعيدان) وهما اثنان ، لأن المراد عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه قال سيبويه ومنه قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأى مختلف

وقال الفرزدق :

إني ضمننت لمن أتاني ماجني وأبى فكان وكنتُ غير غدور
ولم يقل : راضيان ولا غدورين . ومذهب المبرد : أن الذى فى التلاوة أول آخر اتساعاً ، وحذف الثانى لدلالة الأول عليه .

ومذهب الأخفش والفراء : أن الذى فى التلاوة يؤدى عن الاثنى والجمع ، ولا حذف فى الكلام ، وقال الجوهري : فعيل وفعول مما يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، كقوله تعالى : « إنا رسول رب العالمين » الشعراء / ١٦ وقوله « والملائكة بعد ذلك ظهير » التحريم / ٤ وقال الشاعر :

ألكنى إليها وخير الرسو ل أعلمهم بنواحي الخبر^(٣)

ومنه قوله تعالى « كلا لينبذن فى الحطمة »^(٤) المراد لينبذن هو

(١) القرطبي ٩٠/١٦ .

(٢) ق / ١٧ .

(٣) القرطبي ٩/١٧ - ١٠ ، ١٩١/١٨ ، ٩٣/١٣ ، وانظر التبيان لأبى البقاء العكبرى ١١٣٩ ، ١١٧٤ ، البحر ٨/١٢٣ .

(٤) الهمزة / ٤ .

وماله ، فأفرد لكونهما كالشيء الواحد ، فقد قرأ بالإفراد وأراد الاثنين
بدليل قراءة الحسن ومحمد بن كعب ونصر بن عاصم ومجاهد وحيد وابن
مُحَيِّصِن ، (لينبذان) بالثنية : أى هو وماله^(١) .

ومن ذلك (الذفرى) فى قول كعب بن زهير :

من كل نضاخة الذفرى إذا عرقت عرضتها طامس الأعلام مجهول

قال ابن هشام : الذفرى مفرد قائم مقام الثنية ، إذ الناقة لها

ذفران لا ذفرى واحدة ، ونظيره قوله : *بنتها لا تنبذ*

ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود

أراد : عينين ، فأقام (عيناً) مقامهما ، وقول الآخر :

أظن انهمال الدمع ليس بمنتهٍ عن العينين حتى يضمحل سوادها

أراد : العينين^(٢) .

(ب) صلاحية اللفظ للواحد والاثنين والجمع كما تقدم فى

نحو : قعيد وظهير على مذهب الجوهري ونحو (ماء) فى قوله « فالتقى

الماء على أمر قد قدر »^(٣) أراد : الماءين : ماء الارض وماء السماء ،

ولا يجوز التقاء إلا لاسمين فما زاد ، وإنما جاز فى الماء ، لأن الماء يكون

جمعاً وواحد^(٤) .

(ج) الاستغناء بأحدهما عن الآخر نحو قوله « سراويل تقيكم

الحر »^(٥) يريد : والبرد فاجتزأ بأحدهما ، لأنه معلوم ، وهى تقي الحر

والبرد ومثله قول الشاعر :

تلتعجب : بالقة مريبية وبنقة ، لينة

(١) القرطبي ١٨٤/٢٠ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري / ١٣٠٣ .

(٢) انظر شرح بانة سعاد لابن هشام / ٤٩ - ٥١ .

(٣) القمر / ١٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٦/٣ .

(٥) النحل / ٨١ .

وما أدرى إذا يجمت وجهها أريد الخير أيهما يليني
يريد : أي الخير والشر يليني ، لأنه إذا أراد الخير ، فهو يتقى
الشر ، وقد فسره بقوله :

أأخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني
أراد : لا يألو جهداً في طلبى^(١) .

(د) إفادة المفرد العموم نحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

فأليت لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها مثلاً بعدى

الأصل : تكون القصيدة والمرأة مثلين ، فأوقع المفرد (مثلاً)
موقع المثنى ، كما يقع موقع الجمع لما فيه من العموم المقتضى للكثرة^(٢)
ومنه قوله تعالى « هل يستويان مثلاً » (الزمر ٢٩) ، ولم يقل مثلين لإفادة
المثل العموم كما سبق ، فمثل يوصف به المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ، ولا يؤنث ، وقد يطابق تشبيهاً وجمعاً^(٣) .

(هـ) كون الاثنين شأنهما واحد فينزلان منزلة المفرد نحو قوله
تعالى « وجعلناها وابنها آية للعالمين » الانبياء / ٩١ ، وقوله « وجعلنا
ابن مريم وأمه آية » المؤمنون / ٥٠ ، ولم يقل فيهما (آيتين) كما قال في
قوله « وجعلنا الليل والنهار آيتين » الإسراء / ١٢ ، ذلك لأن شأن
عيسى وأمه واحد ، بخلاف الليل والنهار فأمرهما مختلفان .

ويحتمل أن يكون المراد في جانب عيسى عليه السلام وأمه
(قصتهما) ، وقال القرطبي : المعنى وجعلنا شأنهما وأمرهما وقصتهما آية
للعالمين . وقال الزجاج : إن الآية فيهما واحدة ، لأنها ولدته من غير
فحل ، وقدره سيبويه فقال : وجعلناهما آية للعالمين ، وجعلنا ابنها آية

(١) معاني القرآن للفراء ١١٢/٢ ، والقرطبي ١٦٠/١٠ .

(٢) الخزانة ٥٩٧/٣ - ٥٩٩ .

(٣) انظر البحر ٤٠٨/٦ .

للعالمين ، ثم حذف ، وعلى مذهب سيبويه يكون قد اكتفى بإحدى الآيتين عن الأخرى ، وقال الفراء : وجعلناها آية للعالمين وابنها ، مثل قوله جل ثناؤه : « والله ورسوله أحق أن يرضوه »^(١) فجعل الآية للأبعد دون الأقرب .

(ب) نيابة الجمع عن المثني :

الأصل في البيان العربي استعمال المثني في مقام الثنية ، والجمع فيما يقتضيه والمفرد فيما يدعو إليه المقام ، وهذا اللون من الاستعمال يدعوونه بالاستعمال الحقيقي ، وقد تعدل العرب عنه إلى استعمال المفرد في مقام الثنية أو العكس والجمع في مقام الثنية أو العكس وهذا النوع من ألوان المجاز في الاستعمال العربي ، ومرده السماع .

وإنما تعدد العرب إلى استعمال الجمع مع إرادة المثني لما بينهما من التقارب من حيث كانت الثنية عدداً تركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين لذلك قال الخليل : إن الاثنين جمع^(٢) .

كما أن العدول عن الثنية إلى الجمع لا يخلو من نكتة تسوغ التعبير بالجمع دون المثني كما في قوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين »^(٣) .

فقد أعاد الضمير إلى السماء مفرداً مؤنثاً في قوله « فقال لها » ثم ثني الضمير في قوله : « قالتا » باعتبار الجنسين : أي جنس السموات

(١) انظر القرطبي ٣٣٨/١١ ، والبحر ٤٠٨/٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٩/٢ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري ٩٢٦ .

(٢) ينظر الأمل الشجرية ١٢/١ ، ١٣ ، والجمع ٥٠/١ ، والجمل للزجاجي ٣١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢ .

(٣) فصلت / ١١ .

وجنس الأرض ، ثم جمع في قوله : « طائعين » وذلك باعتبار أفراد الجنسين^(١) .

وفي الآية شاهد على إجراء ما لا يعقل إجراء من يعقل إذ نسب للأول مما هو للثاني إذ الطاعة لا تقع إلا من المكلفين العقلاء ، ولما استعير وصفهم للسماء والأرض بقيت الصفة على اختصاصها من صحة جمعها جمع مذكر سالماً ، ومثل ذلك قوله تعالى : « إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين »^(٢) .

وقوله تعالى : « إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين^(٣) والأصل - والله أعلم - ساجدات وخاضعات ، أو ساجدة وخاضعة إلا أن الصفة لما كانت لمن يعقل بقيت محتفظة بخاصيتها وهي جمعها جمع مذكر سالماً ولو كان موصوفها غير عاقل ، وقد وفيت القول في ذلك في مبحث جمع الذكر السالم .

كما أن (طائعين) في مقابل (طوعاً أو كرهاً) و (طائعين) وقع حالاً من أفراد السموات والأرض ، وهذا دليل على صحة وقوع المصدر حالاً ، وحيث ثبت وقوع أحد المتقابلين حالاً فيثبت للآخر كذلك ، وإذا ثبتت الحالية لـ (طوعاً أو كرهاً) اللذين هما مصدران ثبتت الحالية لنظرائهما كذلك من المصادر نحو : جاء زيد ركضاً وقتلته صبراً^(٤) .

ومن وقوع الجمع مع إرادة التثنية قوله تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما^(٥) ولم يقل : قلبكما ، إذ المعنى بالخطاب : عائشة

(١) انظر شرح المقتصد ١/١٩٢ .

(٢) يوسف / ٤ .

(٣) الشعراء / ٤ .

(٤) انظر حاشية عياده على الشذور ١/٥٠ .

(٥) التحريم / ٤ .

وحفصة رضى الله عنهما^(١) قال القرطبي : ومن شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما ، لأنه لا يشكل . . . وقيل كلما ثبتت الإضافة فيه مع التثنية فلفظ الجمع به أليق ، لأنه أمكن وأخف^(٢) ، وقال أبو البقاء العكبرى : إنما جمعا وهما اثنان ، لأن لكل إنسان قلباً ، وما ليس في الإنسان منه إلا واحد ، جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع ، وجاز أن يجعل بلفظ التثنية ، وقيل : وجهه أن التثنية جمع^(٣) .

وقال في البحر : وأتى بالجمع في (قلوبكما) وحسن ذلك إضافته إلى مثنى . . . والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع كما قال أبو ذؤيب :

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترقع
وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا الى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى^(٤) .
ومنه قوله تعالى « يا معشر الجن والانس إن استطعتم أن تنفذوا^(٥) ولم يقل : إن استطعتم . . . كما قال : « يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران » ولم يقل عليكم ، فقد ثنى في (عليكما ، وتنتصران) حملاً على اللفظ ، وجمع في قوله « إن استطعتم » حملاً على المعنى^(٦) .

(١) كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٣٩ ، الجمل للزجاجي / ٣١٢/١ ، وما بعدها وشرح ابن عصفور / ٤٤٥-٤٤٦ الجمل للزجاجي .

(٢) القرطبي / ١٨٨/١٨ .

(٣) التبيان لأبي البقاء العكبرى / ١٢٢٩/٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي / ٧٤٢/٢ والأحاجي للزمخشري / ١٠١ ، وإعراب القرآن للزجاج / ٧٨٧/٣ وما بعدها .

(٤) البحر / ٢٩٠-٢٩١ ، وانظر المزهري للسيوطي / ١٩٣/١ .

(٥) الرحمن / ٣٣ .

(٦) معاني القرآن للفراء / ١١٦-١١٧ .

وكذلك قوله « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا »^(١) فقال :
اقتتلوا ولم يقل اقتتلتا ، مراعاة للظاهر ، لأن الطائفة مفرد لفظاً ، جمع
معنى مثل مائة وألف وعشرة^(٢) . وقال القرطبي : الطائفة تتناول الرجل الواحد والجمع
والاثنين ، فهو مما حمل على المعنى دون اللفظ ، لأن الطائفتين في معنى
القوم والناس ، وفي قراءة عبد الله « حتى يفيئوا إلى أمر الله ، فإن فاءوا
فخذوا بينهم بالقسط » وقرأ ابن أبي عبلة « اقتتلتا » حملاً على لفظ
الطائفتين^(٣) .

ومن وضع الجمع موضع المثني ما أنشده ابن السكيت :
والساق مني باديات الرير

وكان الوجه أن يقول : بادية على لفظ الساق ، أو باديتان ، لأن
المراد بالساق الساقان ، ولكنه جمع في موضع التثنية لقرب الجمع من
التثنية^(٤) .

وقالت امرأة من بني الحارث بن كعب :
لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الأطلال نهد ذو خصل
أراد : الإطلين ، إذ المعنى : قد لصقت إطله بأختها من
الضمير ، وجمعت الإطل في موضع التثنية ، وذلك أسهل من الجمع في
موضع الواحد ، كقولهم : شابت مفارقه (وليس له أكثر من مفرق
واحد) وقولهم : بعير ذو عثانين ، وليس له سوى عثنون واحد ، وهي
شعيرات طوال تحت حنك البعير .

(١) الحجرات / ٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣١ ، والأمالى الشجرية ١/١٨٨ .

(٣) انظر القرطبي ٨/٢٩٤ ، ١٦/٣١٦ ، والبحر ٨/١١١ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٢/
وما بعدها .

(٤) ينظر الأمالى الشجرية ١/١٢٢ .

ولو قالت : لاحق الإطلين بسكون الطاء ، أعطت الوزن والمعنى
حقهما^(١) إلى غير ذلك من الأمثلة التي يطول بها القول .

وبعد فوضع الجمع موضع المثني يكون للنكت التالية :
(أ) الحمل على المعنى كما في قوله « أتينا طائعين » .
(ب) إضافته إلى المثني نحو قوله « فقد صغت قلوبكما - فاقطعوا
أيديهما » .

(ج) كون المفرد صالحاً للواحد والمثني والجمع كما في قوله « وإن
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا - هذان خصمان اختصموا » .

ومنه النفس والعين إذا أكد بهما المثني نحو : جاء الزيدان أنفسهما
والمحمدان أعينهما ، وذلك بجمعهما جمع قلة (أى على أفعال) وهذه
هى اللغة العالية ، ودونها الإفراد والثنية نحو : جاء الزيدان نفسهما أو
نفساهما وإلى اللغة العالية أشار ابن مالك بقوله :

واجمعهما بأفعل إن تبعاً ما ليس واحداً تكن متبعاً^(٢)

من هنا يتبين لنا أن جمع النفس والعين مراد به المثني . أو أن
المثني قد ناب عنه الجمع في هذا الموطن من كلام العرب .

(د) كون المثني جمع أو قريب منه نحو قول امرأة من بنى الحوث
بن كعب :

إن يشأ طار به ذو ميعة لاحق الأطال نهد ذو خصل

(هـ) وضوح المراد من الواقع نحو قولهم : هو رجل عظيم
المنالك ، وإنما له منكبان ، ورجل ذو أليات ، وليس له سوى أليين ،

(١) انظر الأمالي الشجرية ١/١٨٧-١٨٨ ، وجنى الجنتين لمحمد أمين المحيى ٨/
وما بعدها .

(٢) انظر التصريح بحاشية يس ١٢١/٢ .

وغليظ الحواجب والمرافق والوجنات ، وامرأة ذات أوزاك . . . إلخ
ومن ذلك قول العجاج :
على كراسيعي ومرفقيه
وانما له كرسوعان^(١) .

رابعاً : التثنية بالتغليب والزيادة :

وانما يكون التغليب بإطلاق أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر ، كأن يكون المفردان مختلفاً لفظاً ومعنى فيغلب المذكر على المؤنث ، والأخف على الأثقل ، والأشهر على من دونه ، والأفضل على غيره ، والأسبق على من يليه . . . إلخ ، وهذا اللون من التثنية ضرب من ضروب التوسع أو المجاز في العربية .

هذا وللعرب طرق متعددة في هذا اللون أذكر منها الآتي :

(أ) تغليب الأشهر على غير الأشهر نحو قول الشاعر :
ألا من مبلغ الحرين عنى مغلغلة وخص بها أيبا
فالحرين : اسم احدهما حر ، والآخر أبي فغلب الأول على الثاني لشهرته .

ومنه قول الآخر :

جزاني الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء يجزى بالكرامه
فأحدهما : اسمه زهدم ، والآخر اسمه : قيس فغلب الأشهر على غيره منهما .

(ب) تغليب الأخف على غيره في اللفظ كأن يكون أحد الاسمين مركب والثاني بسيط نحو : أبوبكر وعمر ، فيقال فيهما :
العمران ، بتغليب عمر لخفة اللفظ على أبي بكر لتركيب لفظه ،

(١) المخصص لابن سيده ٢٣٤/١٣ .

ومنه قولهم : سيرة العمرين : أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ،
ومنه : المصعبان : عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب بن الزبير .
(ج) تغليب المذكر على المؤنث لشرف الأول على الثاني نحو : أحمر
وحمراء فيقال فيهما : أحمران ، بتغليب أحمر لتذكيره على حمراء
لتأنيثه ومثله نحو : قائم وقائمة فيقال فيهما : قائمان بالتذكير دون
التأنيث ، ومنه الأبوان : الأب والأم .

(د) وقد ثنى العرب بغير لفظ المفردين كقولهم في الطعام والنكاح :
الأطبيان ، وفي الليل والنهار : الملوان ، والجديدان ، والعصران
كل ذلك فيهما .

(هـ) تشية ما تجمعها صفة واحدة مع اختلاف معناها كقولهم في
الذهب والزعفران : الأصفران ، وفي البطن والفرج :
الأجوفان ، وفي الفقر والعري : الأمران ، دعا أعرابي فقال :
أذاقك الله البردين وجنبك الأمرين وكفأك شر الأجوفين ،
البردان : برد الغنى وبرد العافية ، والأمران : الفقر والعري ،
والأجوفان : البطن والفرج^(١) .

ما تغير بعض حروفه في التشية :

نحن نعلم أن الجموع منها ما لا يتغير فيه صورة مفردة مثل جمع
المذكر السالم نحو زيد والزيدتين ، وجمع المؤنث السالم نحو : هند
والهندات ، ومنها ما يتغير في صورة المفرد وهو جمع التكسير نحو :
رجل ورجال ، وبطل وأبطال ، وأسد وأسد وأسود ، وتاج وتيجان
وحوت وحيتان ، وبرثن وبرثن . إلخ .

أما المثني فتارة لا يتغير فيه صورة مفردة ، وتارة تتغير :
فالأول : ما كان من الأسماء صحيح الآخر أو شبيهاً به نحو : رجل

(١) انظر المخصص ٢٢٣/١٣ وما بعدها .

ورجلان وتمرة وتمرتان ، ودلو ودلوان ، وظبي وظبيان ، حيث جاء المفرد على هيئته بزيادة ألف ونون رفعاً ، وياء ونون نصباً وجراً فيقال : هذان رجلان ورأيت رجلين ، ومررت برجلين . . . الخ .

ولم يشذ عن ذلك إلا لفظتان : خصية وألية ، فقد ورد حذف التاء منها عند التثنية نحو قول امرأة من هذيل :

كأن خصييه من التدلذل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

وقال آخر :

أخصي حمار بات يكدم نجمةً أتؤخذ جاراتي وجارك سالم

بحذف التاء من المثني مع وجودها في المفرد ، نقل الامام المرزوقي عن الخليل أنه قال : الخصية تؤنث ما دامت مفردة ، فإذا ثنوها أنثوا وذكروا . .

ومثال تثنية (ألية) قول الراجز :

يرتج ألياه ارتجاج الوطب

بحذف التاء ولعل ذلك جاء على لغة ثانية في المفرد وهي خصي وألى . . بحذف التاء منها فمن قال خصي وألى قال في التثنية خصيان وأليان ، ومن قال خصية وألية قال : خصيتان وأليتان ، ودليل خصية قول الشاعر :

لست أبالي أن أكون محمصة إذا رأيت خصية معلقة

قال أبو العباس المبرد : يقال : (خصية وخصي) فمن قال : (خصية) قال خصيتان ، ومن قال (خصي) قال خصيان .

ومثله ألية وألى ، فمن قال : (ألية) قال أليتان ، ومن قال (ألى) أليان .

وقال ابو عمرو الشيباني : الخصيتان : البيضتان ، والخصيان :
الجلدتان اللتان فيهما البيضتان^(١) .

والثاني : وهو ما تتغير فيه بعض حروف المفرد فأنواع :

الأول الاسم المقصور وحقيقته : كل اسم معرب آخره ألف
لازمة قبلها فتحة ، نحو قفا وفتى ، فإذا ثنيناه فلا بد من تحريك
الألف ، فترد إلى ما يمكن تحريكه من ياء أو واو ، وإنما وجب تحريكه ،
لأننا إذا أدخلنا ألف التثنية اجتمع ساكنان : الألف التي في الاسم المفرد
وألف التثنية ، فلو حذفنا إحدى الألفين لاجتماع الساكنين لوجب أن
نقول في ثنية عصا ورحا : عصان ورحان ، وكان يلزمنا إذا أضفنا أن
نسقط النون للإضافة فيقال : أعجبنى رحاك وعصاك فيلتبس المفرد
بالمثنى حيث تجمعهما هيئة واحدة ، فوجب التحريك ، ولم يمكن تحريك
الألف ، فقلبت إلى أصلها الواو أو الياء ، وقد ثبت أن ما كان على ثلاثة
أحرف ، والثالث منها ألف ، أن الألف منقلبة من ياء أو واو فترد في
التثنية إلى ما هي منقلبة منه ، فنقول في قفا : قفوان ، لأنه من قفوت
الرجل إذا تبعته من خلفه ، وفي عصا : عصوان ، لأنه عصوت
الرجل : إذا ضربته بالعصا ، وتقول في رجا : رجوان ، وهو ناحية
البئر وغيرها قال الشاعر :

فلا يرمى بي الرجوان إني أقل القوم من يغنى مكانى

وتقول في رضا : رضوان ، لأن رضا من الواو بدليل مرضو

ورضوان

هذا فيما ردت فيه الألف إلى أصلها الواو .

(١) انظر النصف ١٣١/٢ - ١٣٢ ، ٣٨٤ ، المخصص ٩٨/١٦ ، الخزانة

٣٥٩/٣ - ٣٦٩ ، فصيح ثعلب / ٨٥ ، أدب الكاتب / ٣١٧ ، والأمالى الشجرية

٢٠/١ تميشه / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١٤٠/١ .

وترد الألف إلى أصلها الياء في نحو رحي ورحيان ، وفتى وفتيان وندى ونديان ، وأما قولهم : الفتوة والندوة فإنما قلبت الياء فيها واوا للضمة قبلها وليس ذلك بقياس مطرد ، والدليل على أن الألف منقلبة عن ياء في فتى قولهم في الجمع فتيان وفتية ، والجمع والتننية مما يرد الأشياء إلى أصولها .

فإذا كان المقصور على أربعة أحرف فصاعداً ثنى بالياء مطلقاً سواء كان أصل ألفه ياء أو واوا ، فما كان من الواو نحو : مغزى ومغزيان وملهى وملهيان من الغزو واللهو ، وما كان من الياء فنحو : مرمى ومجرى تقول فيهما مرميان ومجريان من رميت وجريت ، وما كان ألفا في الألف نحو : حبلى وذكرى وما أشبه ذلك يقال فيهما : حبليان وذكريان وندر في هذا الباب قولهم : مذروان لطرفي الأليين ورأيت المذروين ، وكان القياس مذريان ومذريين ، لأن تقدير الواحد مذرى ، غير أنهم لم يستعملوا الواحد مفردا ، فيجب قلب آخره ياء . . قال الشاعر :

أحولي تنفض استك مذروها لتقتلني فها أناذا عمارا
 وقال الكوفيون بعض العرب تسقط الألف المقصورة فيما كثرت حروفه إذا ثنوا ، فيقولون في خوزلى وقهقرى خوزلان وقهقران ، ولم يفرق البصريون بين ما قلت حروفه أو كثرت ، وقد ورد في شعر الفصحاء إثبات الألف بيدها في نحو : جماديات ، قال لبيد :
 أويته حتى تكفت حامدا وأهلاً بعد جمادين حرامها

وأنشد أبو بكر بن دريد :
 أصبح زيد خفش العينين عله لا تنقضى شهرين
 شهر ربيع وجمادين^(١) .

(١) انظر المخصص لابن سيده ١٥/١٠٢ ، ١١١ وما بعدها ، والتصريح بحاشية يس ٤٨/١ وانظر التاج ٣/٥١٣ .

الثاني : المعتل الآخر : وهو على ضربين :

الأول : ما يُرَدُّ محذوفه حال النصب : وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو قاضٍ وغازٍ ، فإن الياء ترد إليه عند تثنيته وتلحقه ألف ونون في الرفع ، وياء ونون في النصب والجر ، نحو : هذان داعيان إلى الله ورأيت داعيين وسررت بداعيين .

الثاني : ما حذف آخره لغير قياس ، وهو ما عدا ما تقدم نحو أب وأخ وحم وهن ، ففي تثنية هذا النوع لغتان :

الأولى : وهي اللغة العالية أن يُرَدُّ المحذوف ، ثم يزداد عليه علامة التثنية الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجرّاً ، نحو قوله : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه » (النساء ١١) وقوله : « يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » (الأعراف ٢٧) وقوله : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » (النساء ١١) .

وكذلك يقال في أخ وحم وهن^(١) .

الثانية : وهي قليلة عدم الرد وإيراد التثنية على اللفظ نحو : هما أبانٍ ورأيت أبينٍ ومررت بأبينٍ ، قال الشاعر :

تزهى على تلك الظبا فليت شعري من أبها
وقف الهوى بي عندها وسرت بقلبي مقلتاها

قال ابن الشجري يحتمل قوله (من أبها) ثلاثة أوجه نكتفي بالأول منها وهو أن يكون بمعنى قولك (أبواها) فهو تثنية أب على لغة من قال : هذان أبانٍ ، ورأيت أبينٍ ، ومررت بأبينٍ ، فلم يرد له في التثنية كما لم يرد اللام من قال يدانٍ ودمانٍ ، وانشدوا على هذه اللغة قول الفرزدق :

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٢٣/٢ - ٤٤ ، والتصريح بحاشية بس ٤٨/١ .

يا خليلي اسقياني أربعاً بعد اثنتين
 من شراب كدم الجوف يحرك الكليتين
 واصرفا الكأس عن الجاهل هل يحيى بن حصين
 لا يذوق اليوم كأساً أو يفدى بالأبين
 وعلى هذا المذهب ثناء المتنبي في قوله :

تسل بفكر في أبيك فإنما بكيت فكان الضحك بعد قريب
 فوزن (أباها وأبيك) فعابها وفعيك ، وحذفا منها النونين
 للإضافة^(١) هذا ولا ترد اللام في الثنية نحو يد ودم إلا في ضرورة
 الشعر نحو قوله :

فلو أنا على حجر دُبَحْنَا جرى الدميان بالخبر اليقين
 وقول الآخر :

يديان بيضا وإن عند محلم قد تمنعانك أن تضام وتضهدا
 والأفصح فيهما دمان ويدان قال تعالى « يوم ينظر المرء ما قدمت
 يده » (النبا / ٤٠) وقوله جل وعلا : « تبت يدا أبي لهب
 وتب » (المسد / ١) ، وقال : « ويوم يعرض الظالم على
 يديه » (الفرقان / ٢٧) . ولم يقل : يدياه ولا يديه^(٢) .

الثالث : ما كان آخره همزة قبلها ألف وهو أربعة أنواع نحو سماء
 وصحراء .

الأول : ما كانت همزته أصلية نحو : قراء ووضاء من قرأت ووضوت
 والوضاء : الجميل من قولهم : وضو وجه الرجل إذا حسن وأشرق .
 الثاني : ما كان همزته متقلبة عن حرف كقولهم : كساء ورداد ،
 وأصله : كساو ورداي .

(١) الأمالي الشجرية ١/٣٠-٣١ .

(٢) انظر المقرب لابن عصفور ٢/٤٤ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٨٣ .

الثالث : ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن ياء زائدة كقولهم : حرباء
وعلياء وخرشاء . . وكان الأصل : علياء ، والياء زائدة ، لأنك
تقول : سيف معلوب ومعلب ، إذا كان مشدود المقبض بالعلباء .
الرابع : ما كانت همزته منقلبة من ألف تأنيث كقولك : حمراء
وخنفساء .

فأما الأنواع الثلاثة الأولى : فالباب في تثنيها الهمزة كقولك :
قراءان ووضاءان وكساءان وعلباءان وحرباءان ، ويجوز فيهن الواو ،
وإنما كان الهمز الوجه لأنها الظاهرة في الكلام ، وهي أكثر في كلام
العرب .

وأما من جعلها بالواو فلاستثقال الهمز بين الألفين ، لأن الهمزة
من مخرج الألف فتصير كأنها ثلاث ألفات ، وبعض هذه الثلاثة أقوى
من بعض في القلب ، فأضعفها في قلب الهمزة واوا ما كانت الهمزة فيه
أصلية كقراء ووضاء ، وبعده ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف
أصلي كرداء وكساء لمشاركته الأول في أن الهمزة غير زائدة ولا منقلبة من
زائد ، وأما علياء فإن قلب الواو فيه أحسن وأكثر من الأولين ، لأن
الهمزة فيه منقلبة من حرف زائد ، فأشبهت ألف التأنيث في حمراء
وعشراء .

والذي عند البصريين في تثنية الممدود المؤنث قلبها واوا ، ولم
يحكوا غير ذلك كقولك : حمراوان وعشراوان .

وذكر المبرد أنهم إنما قلبوها واوا ، لأن الهمزة لما ثقل وقوعها بين
ألفين في كلمة ثقيلة بالتأنيث ، وأرادوا قلبها كان الواو أولى بها من الياء
لأن الهمزة في الواحد منقلبة عن ألف التأنيث ، وليست الهمزة من
علامة التأنيث ، وهي بمنزلة الألف في غضبي وسكري ، والألف في
غضبي ليس قلبها ساكن ، فلم يحتج إلى تغييرها فإذا قالوا : حمراء ،
أتوا فيها بألف المد لا للتأنيث ، وجعلوا بعدها ألف التأنيث ، ولا يمكن

اللفظ بألفين ، ولا يجوز إسقاط إحداهما فيشبهه المقصور ، فقلبوا الألف الثانية إلى الهمزة لأنها من جنسها ، فصارت الهمزة في الواحد وليست من علامات التأنيث ، فلما ثنوا جعلوا مكانها حرفا ليس من علامات التأنيث وهو الواو أو أنهم اختاروا الواو دون الياء التي هي من علامات التأنيث ، لأن الواو أبين في الصوت من الياء

وقد حكى الكسائي : أن من العرب من يقول : ردايان وكسايان ، فيجتمع فيه على قول الكسائي ثلاث لغات :
 ١ - رداءان وكساءان بإبقاء الهمزة وزيادة علامة التثنية .
 ٢ - رداوان وكساوان بإبدال الهمزة واوا مطلقا .
 ٣ - راديان وكسايان بإبدال الهمزة ياء مطلقا .

ويجيز الكسائي التثنية : بالهمزة في حمراءان وبابه ، وأجاز أيضا حمل باب حمراء على جميع مايجوز في باب رداء فيقال : حمراءان ، وحمراوان ، وحمرايان باللغات الثلاث .
 وحكى الكوفيون أشياء لم يذكرها البصريون ، فقالوا : يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين ، فأجازوا في قاصعاء وخنفساء وحائياء ونحو ذلك أن يقال : قاصعان وحائيان ، وقاصعاوان ، وحائياوان ، واستحسنوا في الممدود إذا كان قبل الألف واو أن يثنوا بالهمز وبالواو ، فقالوا في لأواء وحلواء : لأواءان ولأواوان ، وأجازوا في سوءاء (المرأة القبيحة) : سوءآن ، وسوءاوان^(١) .

نون المشى :

هذه النون عوض عن التنوين ، لذلك حذفت للإضافة مثله ، وعن الإعراب بالحركات فلذا ثبتت مع (الـ) مثلها ، وقيل هي لدفع

(١) انظر المخصص لابن سيده ١١٤/١٥ وما بعدها .

الإضافة نحو : جاءني خليلان : موسى وعيسى ، ومررت ببنين كرام .
ولدفع توهم الأفراد في نحو : جاءني هذان ، ومررت بالمهتدين ، أو
أنها زيدت للدلالة على تمام الاسم^(١) .

حذفها :

تحذف نون المثني للإضافة نحو : هذان غلاما زيدا ، وكتابا محمد
قال ابن مالك :
نوناً تلى الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا^(٢)
هذا - وقد جاء حذفها لغير الإضافة في لغة بني الحارث بن كعب
وبعض بني ربيعة في قول الأخطل :

أبني كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا
يريد : اللذان ، ولعل ذلك مختص بصيغة التثنية من المبهات كما
حذفت نون الذين في لغة هذيل في قوله « وخضتم كالذي خاضوا »^(٣)
أي كالذين ، وقوله جل وعلا « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك
هم المتقون »^(٤) فقد أفرد في (جاء وصدق) حملا على اللفظ ، وجمع في
(أولئك) حملاً على المعنى .

ومن حذف نون المثني على لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني
ربيعة قول الأخطل أيضا :

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
أراد : اللتان فحذف النون ، ومنه قول الراجز يصف أفعى :
قد سالم الحياتُ منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

(١) حاشية الخضري ٤٥/١ ، وحاشية عبادة على الشذور ٦٩/١ .

(٢) ابن عقيل بحاشية الخضري ٢/٢ .

(٣) التوبة / ٦٩ .

(٤) الزمر / ٣٣ .

أصله القدمان ، فحذف النون ضرورة ، وفي هذا البيت شاهد رفع الفاعل والمفعول لأمن اللبس^(١) .
تشديدها :

تشدد نون المثني من المبهات خاصة نحو : هذان وهاتان واللدان ، واللذان عوضاً عن الألف المحذوفة من (ذاوتان) والياء المحذوفة من (الذي والتي) عند إرادة تثنيتهما ، والتعويض بتضعيف نون المثني عن المحذوف من المفرد هنا ، لغة تميم وقيس ، وقيل إن تضعيف نون المثني هنا تأكيد للفرق بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الألف والياء ، وإلى التشديد للعرض أشار ابن مالك بقوله : والنون إن تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شدوا أيضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتى النصب والجر خلافاً للبصريين في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع ، حيث قرأ ابن كثير في السبع قوله « ربنا أرنا الذين - إحدى ابنتي هاتين » وذلك بنصب (اللذين) وجر (هاتين) كما قرأ ابن كثير حال الرفع^(٢) قوله : « واللدان يأتيانها منكم - فذائك برهانان) . . . وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن كثير وهى لغة قريش^(٣) .

- (١) القرطبي ٢١٢/١ ، وضرائر الشعر للقرظاز القيرواني ١٥٨/ ، وتاج العروس ٣٢٥/١٠ وما بعدها ، والخزانة ٥٠٧/٢ ، والدرر ٢٢/١ وما بعدها ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، وابن يعيش ١٤٥/٣ وما بعدها ، الأملى الشجرية ٣٠٦/٢ ، ٣٠٨ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ٨٦/ ، والصحاح للجوهري (لتي - لذي) ، والخزانة ٣٣٩/٣ ، ٣٥٦ .
(٢) انظر حجة أبي زرعة / ١٩٣ ، ٥٤٤ ، ٦٣٦ .
(٣) انظر التصريح ١٣٢/١ ، والأشموني ١٤٧/١ - ١٤٨ ، كتاب ليس في كلام العرب / ٣٣٦ ، والأملى الشجرية ٣٠٦/٢ ، والصحاح للجوهري (لتي - لذي) .

حركة النون : *يا أبتى أرقنى القِذَّانُ*

حركة نون المثني الكسر ، لأنها في الأصل تنوين ساكن ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر قاله الرضى ، وإنما حركت خوف التقاء الساكنين ، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من الساكنين ، ولخفة المثني^(١) وربما ضمت بعد هذه الألف نحو قوله :

يا أبتى أرقنى القِذَّانُ فالنوم لا تألفه العينانُ

بضم النون مثني (عين) التي هي الباصرة ، والقذان بكسر القاف تشنية (قد) وهو البرغوث ، وقيل جمع (قد) وهو الزنبور^(٢) .

وعلى القول بالجمع فلا شاهد ، وحينئذ تكون ضمة نون

(العينان) لمساكلة نون الجمع . *يا أبتى أرقنى القِذَّانُ*

وحكى الشيباني : هما خليلان يرفع النون ، ومنه قول فاطمة

الزهراء - رضى الله عنها - يا حسنان ، يا حسينان برفع النون

والتغليب^(٣) هذا وقد جاء فتحها لغة ، زعم الكسائي أن فتح نون المثني

مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس ، وكان لا أحد يزيد عليهم فصاحة .

وقال الفراء : هي لغة لبعض بني أسد أنشدنى بعضهم :

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب

وشاهد فتحها مع الألف قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينان ومنخرين أشبها طيبانا^(٤)

يا أبتى أرقنى القِذَّانُ

(١) انظر شرح المقتصد ١٩٢/١ .

(٢) عبادة على الشذور ٦٩/١ .

(٣) الدرر ٢٢/١ ، التاج ١٧٧/٩ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، ٣٣٨ .

(٤) الدرر ٢١/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩/١ ، والخضري على ابن عقيل

٤٦-٤٥/١ .

وذلك بفتح النون لغة بني أسد في الأحوال الثلاث كما ذكره في الدرر ، ولزوم المثني الألف على لغة بني الحارث بن كعب .

الغرض من ألف المثني وبيائه :

زادت العرب على المفرد عند إرادة تشنيته ألفاً حال الرفع ، وبياء حال النصب عوضاً عن العاطف والمعطوف فنحو الزيدان ، الألف فيه عوض عن حرف العطف والمعطوف في أصله المرفوض وهو : زيد وزيد وكذلك الياء حال النصب^(١) ، كما أن دخول الـ على المثني عوض عن سلب العلمية من مفرده ، إذ العلم لا يثنى إلا إذا سلب علميته فيصير نكرة ثم يثنى وبعد التشنية تدخل (الـ) عوضاً عنها .

الفرق بين نون المثني ونون الجمع والتنوين :

يقول ابن الشجري : إن النون التي تزداد في التشنية والجمع وإن كانت توافق التنوين في أنها تحذف في الإضافة ، فإنها تخالفه بثبوتها في مواضع لا يثبت فيها التنوين ، فمن ذلك ثبوتها مع الألف واللام في نحو : الزيدان والزيدون وفي النداء في قولهم : يا زيدان ، ويا زيدون ، وفي باب التبرئة (لا النافية للجنس) في نحو لا زيدين عندى ، ولا زيدين ، وإذا كانت النون مخالفة للتنوين في هذه الأماكن فليس بمستنكر أن يجوز ثباتها مع الضمير في نحو هذان مكرماك ، وهؤلاء مكرموك .. إلخ . وإن لم يجز ثبات التنوين^(٢) .

مذاهب العرب في إعراب المثني :

تعددت مذاهب العرب في إعراب المثني إلى اللغات التالية :

الأولى : إعرابه بالحروف ، بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجرراً نحو

(١) انظر شرح المقتصد ١/١٨٣ .

(٢) الأمالي الشجرية ١/١٩٧-١٩٨ .

قوله تعالى : « قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما »^(١) ، وقال : « واضرب لهم مثلاً رجلين . . . »^(٢) ، وقولنا : سلمت على الرجلين ، فانظر كيف رفع في الآية الأولى بالألف ، وفي الثانية نصب وعلامته الياء ، وفي المثال جر والياء دليل عليه .

فهذه اللغة أشهر لغات المثني وأعلاها ، وأكثرها دورانا على ألسنة الفصحاء ، ذلك لأن تغير الإعراب يستلزم تغير المعاني ، ويرفع اللبس بينها ، حيث تدل الألف في المثني على أحد أحواله الإعرابية وهو الرفع ، والرفع في اللغة علم الإسناد ، وتدل الياء حال النصب على الفضلة والياء حال الجر على معنى الإضافة ، وعلى هذه اللغة لا نحتاج في إبراز المعاني إلى كثير من القرائن التي يستعان بها في رفع اللبس في الكلام وايضاح معانيه ، وعليه تكون الألف قامت مقام الضمة في الرفع والياء مقام الكسرة في الجر ثم حمل النصب عليه^(٣) .

الثانية : إلزامه الألف في جميع أحواله ، وحينئذ يعرب إعراب المقصور بالحركات المقدرة على الألف في جميع أحواله ، وهذه اللغة عزاها الإمام الكسائي إلى بني الحرث بن كعب وزبيد وختعم وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر إلى كنانة ، ونسبها بعضهم إلى بني العنبر وبكر بن وائل ، وبني الهجيم وبطون من ربيعة . وزاد السيوطي قبيلتي : مزادة وعذرة ، فهذه الأحياء من العرب قد عزی إليها هذه اللغة الخفيفة اللطيفة ، ورواها عنهم أئمة اللغة ، ومع ذلك أنكروها أبو العباس المبرد ، لكن إنكاره ليس بشيء ، حيث رواها الثقات مثل أبي زيد الأنصاري ، وأبي

(١) المائدة / ٢٣ .

(٢) الكهف / ٣٢ .

(٣) انظر شرح المقتصد ١٨٥/١ وما بعدها ، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١١١/١ ،

الخطاب الأخفش الأكبر ، والكسائي^(١) ورواية الجمع أكد من رواية الأحاد ، ومن حفظ على من لم يحفظ ، ومن أثبت يقدم على النافي . وشواهد هذه اللغة كثيرة في كلامهم شعراً أو نثراً ، قال أبو النجم العجلي أو رؤبة :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

فقال : غايتها ، وهو مفعول (بلغا) وقياسه على اللغة المشهورة غايتها فقلب الياء ألفاً لفتح ما قبلها .

وقال الآخر :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

أراد : أذنيه ، فقلب الياء ألفاً^(٢) .

وقال آخر :

أفد حبيباً منذ واجهته عن وجه بدر التّم أغناني
في خده خالان لولاهما ما كنت مفتوناً بعمان

أراد : عمين ، فالزم المثني الألف على هذه اللغة^(٣) .

(١) انظر في ذلك المصادر الآتية : شواهد العيني على الخزانة ١/١٣٨ ، الخزانة ٣/٣٣٦ ، ٣٣٧ ، النوادر لأبي زيد ٥٨ ، ١٦٤ ، شرح كافية ابن الحاجب للجار بردي بحاشية ابن جماعة / ٢٧٧ ، وشرحها للرضي ١/٣٢ ، وشواهد الشافية / ٣٥٥-٣٥٦ ، المغني ١/٣٧ ، الهمع للسيوطي ١/٤٠ ، التصريح بحاشية يس ١/٦٥ ، ٦٧ ، ٧٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ٣٩٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٨ ، حاشية الخضري ١/٤١ ، شذور الذهب بحاشية عبادة ١/٧٢ وما بعدها ، الدرر ١/١٤ ، الضرائر للقيرواني ٢٣٧ ، القرطبي ١١/٢١٦-٢١٨ ، ١١٨/١٦ ، البحر ٦/٢٥٥ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٤٥٨ ، المصباح (إلى وعلى ولدى) ، الجمهرة ٢/٣٢٣ ، الصحاح (ها) ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ٥٠ .

(٢) انظر الأشموني بتحقيق محيى الدين عبد الحميد ١/٣٦ ، والدرر ١/١٤ ، إعراب الحديث للعكبري / ١٢٥ ، وتأويل مشكل القرآن / ٥٠ .

(٣) يس على التصريح ١/٦٧ .

وأشدد رجل من الأسد عن بني الحرث :
فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعدا لناباه الشجاع لصمما
وحكى عنهم أيضا : هذا خط يدا أحمى بعينه . قال الفراء :
وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس ، لأن العرب قالوا : مسلمون ،
فجعلوا الواو تابعة للضممة ، لأن الواو لا تعرب ، ثم قالوا : رأيت
المسلمين ، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أن الياء من
الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً ، تركوا الألف تتبعه ،
فقالوا : رجلان في كل حال^(١) .

وشواهدا من الحديث قول النبي - صلى الله عليه وسلم
« لا وتران في ليلة » وقياسه لا وترين في لغة الجمهور ، وقوله : « إياكم
وهاتان الكعبتان المرسومتان . . . » الحديث ، أي وهاتين عطفاً على
إياكم كما تقول : إياك والشر^(٢) .

وقال الخليل : مررت بأخواك ، وضربت أخواك ، بإلزام المثني
الألف^(٣) ومن القرآن قوله : « إن هذان لساحران »^(٤) .
قرأ أبو عمرو « إن هذين » بتشديد نون (إن) وبالياء في
(هذين) لأن تشبیه المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب أمر
بين .

وقرأ الباقر إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم « إن هذان
لساحران » بتشديد نون (إن) وبالألف في (هذان) وحجتهم أنها

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

(٢) إعراب الحديث للعكبري ١٢٤-١٢٥ ، وكتاب ليس في كلام العرب ٣٣٣ ،
وما بعدها ، وحاشية يس على التصريح ٦٧/١ .

(٣) المنصف ٢٠٣/١ ، والخصائص ١٤/٢ .

(٤) طه / ٦٣ .

مكتوبة هكذا في (الإمام) مصحف عثمان ، وهذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل هذه اللغة ، وقد كثر اختلافهم في تفسيره إلى الآتي :

(أ) حكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس رؤساء الرواة أنها لغة كنانة ، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ، يقولون : أتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان .

(ب) قال الزجاج : وقال النحويون القدماء : هاهنا هاء مضمرة ، والمعنى : إنه هذان لساحران ، كما تقول : إنه زيد منطلق ، ثم تقول : إن زيداً منطلق .

(ج) وقال المبرد : أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إن) بمعنى نعم ، والمعنى : (نعم هذان لساحران) فيكون ابتداء وخبراً ، واستعمال (إن) بمعنى (نعم) لغة لكنانة ومن جاورهم في مكة ونواحيها ، وعليها جاء قول عبيد الله بن قيس الرقيات :
بكر العواذل في الصبو ح يلمنى وألومهنه
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه
أي نعم .

فإن قيل : اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره ، لا يقال :
زيد لقائم فما وجه : (هذان لساحران) .

الجواب في ذلك : أن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ ، فيقول : زيد لأخوك ، قال الشاعر :
نحالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

(د) وقال الفراء في (هذان) إنهم زادوا فيها النون في التثنية ، وتركوها على حالها في الرفع والنصب والجر ، كما فعلوا في (الذي) فقالوا : (الذين) في الرفع والنصب والجر ، يريد : أن الألف موجودة في المثني هي ألف البناء في المفرد .

وسمع أبوزيد أعرابيا فصيحاً من بلحارث يقول : ضربت
يداه ، ووضعته علاه يريد : يديه وعليه ، ومثله أخذت الدرهمان ،
واشترت ثوبان ، والسلام علاكم .
وقال رؤبة أو بعض اليمن :
طاروا عليهن فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها
ناجية وناجيا أباهاً^(١)

من هنا يبدو جلياً أن القبائل التي تلزم المثنى الألف يقلبون كل ياء
مفتوح ما قبلها في اسم كان أو حرف ألفاً نحو : إلاك وعلاك في إليك
وعليك ، أو ظرف نحو : لداك في لديك^(٢) .

وقد بين ابن القيم الجوزية وجه إلزام المثنى الألف على هذه اللغة
فقال : فحق العلامة في التثنية أن يكون على حدها في علامة الإضمار
(يعنى ضمير المثنى في الفعل) - وأن تكون ألفاً في كل الأحوال ،
وكذلك فعلت طوائف من العرب وهم : خثعم وطىّ وبنو الحرث بن
كعب ، وعليه جاءت في قول محققى النحاة « إن هذان لساحران » وأما
أكثر العرب ، فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني والمقصود من حيث
كان الإعراب قد ثبت في الواحد ، والتثنية طارئة على الأفراد ، وكرهوا
زوال الألف لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين فجعلوا الياء علامة
الجر ، وشركوا النصب معه ، . . . فكان الرفع أجدر بالألف لا سيما
وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل ، وهي في الاسماء علامة رفع

(١) انظر حجة القراءات لأبي زرعة / ٤٥٤ وما بعدها ، وحجة القراءات لابن خالويه / ٢٤٢
وما بعدها ، وكتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٣٣ وما بعدها ، والمقرب لابن
عصفور / ٤٦/٢ وما بعدها ، الخصائص / ٦٥/٣ ، ٧٣ ، معاني القرآن للأخفش / ١١٣ ،
والنوادير / ٥٨ ، ١٦٤ ، وابن يعيش / ٣/٣٤ ، ١٢٩ ، والخزانة / ٣/١٩٩ ، شذور
الذهب بتحقيق محيي الدين عبد الحميد / ٤٦ - ٤٧ ، والتاج / ١٢٨ .

(٢) انظر المصباح وغيره من معاجم اللغة في (إلى - على - لدى) وشرح الكافية / ١٢/٢ .

الفاعل أو ما قام مقامه^(١) .

اللغة الثالثة : إعرابه بالحركات على النون إعراب ما لا ينصرف ، فيرفع بالضممة كما في حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : « كنا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - في ليلة ظلماء حندس ، وعنده الحسن والحسين ، فسمع تَوَلَّوْا فاطمة - رضى الله عنها - وهى تناديهما : يا حسنان - يا حسينان (برفعهما بالضممة) فقال : « ألحقا بأمكما ، . . . » قال الأزهرى : هكذا روى سلمة عن الفراء بضم النون فيهما جميعا كأنه جعل الاسمين إسما واحدا ، فأعطاهما حظ الاسم الواحد من الإعراب^(٢) ومن ذلك قولهم : الحكمان والعلمان ، أعربوا النون كأنه اسم لشيء واحد تشبيها للتنبيه بباب (فعلان) فقالوا : اشترك باب فعلان كغضبان وسكران ، وباب التنبيه . . .^(٣) .
وقال أبو عمر الزاهد :

يا أبتا أرقنى القيدان فالنوم لا تطعمه العينان

قال ابن جنى : هو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، وقال الشيبانى هذه لغة ، وحكى : هما خليلان ، وقيد بعضهم إعرابه بالحركات الظاهرة على النون بكون النون بعد الألف خاصة .
وشاهد فتح النون حال النصب قول رجل من ضبة :
أعرف منها الجيد والعيان ومخران أشبها ظيانا
هذا - وقد قدمت أن فتح نون المثني في كل حال لغة لبني أسد ، وعلى لغتهم هذى جاء قول حميد بن ثور الهلالي الصحابي :
على أحوذ بين استقلت عشية
فما هى إلا لمحة وتغيب

(١) انظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٨٢/١ ، ١١١ - ١١٢ .

(٢) التاج ١٧٧/٩ ، والتصريح بحاشية يس ٦٧/١ ، وعبادة على الشذوذ ٧٧/١ .

(٣) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٤/١ ، وجمع الهوامع للسيوطى ٥٠/١ .

بفتح النون مع الياء ، وفي حاشية عبادة على الشذور : في المثني
وما ألحق به لغة تعربه إعراب المقصور^(١) .
ما يحمل على المثني في إعرابه :
يحمل على المثني في إعرابه كل ما لم يستوف الشروط الثمانية ، وقد
جاءت صورته على التثنية ، ويتلخص في الأنواع التالية :
الأول : اثنان واثنتان في لغة أهل الحجاز ، وثنان في لغة
التميميين مطلقا سواء أفردا نحو : هذان اثنان ، وهاتان اثنتان ، أو
ركبا مع العشرة نحو قوله : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهرًا^(٢) » برفع اثنا بالألف خبرا لإن ، وقوله « فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا^(٣) » برفع (اثنتا) على الفاعلية بالألف ، أو أضيفا إلى ظاهر
أو مضمرة ، وليس ضمير تثنية لثلا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ،
يقال هما اثنا محمد ، وإثناهم^(٤) .
الثاني : كلا وكلتا ، بشرط أن يكونا مضافين إلى مضمرة عند
جمهور النحاة نحو قوله : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما^(٥) »
برفع كلا بالألف عطفًا على (أحدهما) الواقع فاعل (يبلغن) ،
ويقال : جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما
والمرأتين كلتيهما . . . إلخ . فإذا أضيفا إلى الظاهر لزمهما الألف في
اللغة العالية في الأحوال الثلاثة رفعا ونصبا وجرًا ، نحو قوله : « كلتا

(١) الدرر ٢١/١ ، الممع ٤٩/١ ، ٥٠ ، النوادر لابن زيد ١٥/١ ، ابن عقيل ٦٩/١ - ٧١ ،
شرح الفاكهي بحاشية يس ٧٦/١ - ٧٧ ، التصريح ٦٨/١ ، اللغة والنحو لحسن
عون ٨٢/١ ، حاشية الحضري ٤١/١ ، كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه ٣٣٣/
وما بعدها ، المقرب لابن عصفور ٤٦/٢ - ٤٧ .

(٢) التوبة / ٣٦ .

(٣) البقرة / ٦٠ .

(٤) ينظر المخصص لابن سيده ٩٤/١٤ ، ٩٥ .

(٥) الإسراء / ٢٣ .

الجننتين آتت أكلها . . . »^(١) (فكلتا) مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الألف ، ويقال : جاءني كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ورأيت كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ، ومررت بكلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ، والتفرقة بين الإضافة إلى المضممر باعرابها بالحروف ، والإضافة إلى الظاهر باعرابها إعراب المقصور هي اللغة المشهورة ، وهناك لغتان أخريان .

الأولى - إعرابها بالحركات المقدرة مطلقاً أضيفتا إلى مضممر أو ظاهر في لغة بلحارث حكاهما الفراء يقال : رأيت الرجلين كلاهما ، ورأيت كلا الرجلين سواء ، ومررت بالرجلين كلاهما .

الثانية - إعرابها بالحروف مطلقاً أضيفتا إلى مضممر أو ظاهر وهي لغة كنانة ، يقال : جاء الرجلان كلاهما ، وجاء كلا الرجلين ، فكلا في المثاليين مرفوع بالألف ، ويقال : رأيت كليهما ، وكلى الرجلين ، ومررت بكليهما وكلى الرجلين^(٢) .

وكلا وكلتا : لفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى عند البصريين ، ومن هنا يراعى لفظهما فيعود الضمير عليهما مفرداً كما في قوله « كلتا الجننتين آتت أكلها » فقال آتت مراعاة للفظ ، ولم يقل آتا . وكذلك يخبر عنهما بالمفرد نحو كلاهما قائم ، وكلتاها قائمة ويراعى المعنى فيعود الضمير مثنى وهو قليل ، وقد اجتمعت اللغتان في قول الشاعر :

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى
قال ابن هشام في نحو : كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان : إن قدر كلاهما توكيداً ، قيل : قائمان ، لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الأفراد .

(١) الكهف / ٣٣ .

(٢) انظر التصريح بحاشية بس ٦٨/١ ، والشذور بحاشية عبادة ٧٦/١ - ٧٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

وعلى هذا ، فإن قيل : إن زيد وعمراً ، فإن قيل كليهما ، قيل قائمان ، أو كلاهما ، فالوجهان ، ويتعين مراعاة اللفظ في قول الشاعر :
كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانياً^(١)
حيث راعى اللفظ فأخبر بالمفرد (غنى) عن كلا وهو مبتدأ .

اعراب ما سمي به من المثني :

ماسمي به من المثني ورد في إعرابه لغتان :

الأولى : إعرابه إعراب المثني قبل التسمية فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، يقال فيمن سمي بالزيدان : جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان .

الثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة فيقال : جاء الزيدان برفع النون ، ورأيت الزيدان ومررت بزيدان ، بفتح النون فيهما ما لم يضيف ، أو يقترن بالألف واللام ، وذلك إجراء له مجرى (سلمان) فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإذا أضيف أو دخلت عليه الـ جُرَّ بالكسرة نحو قوله :

ألا يا ديار الحى بالسبعان^(٢)

مذاهب العرب في عود الضمير على المثني :

للعرب في عود الضمير على المثني المذاهب أو اللغات التالية :
الأولى : وهى الأصل عود الضمير مثني على اللفظ نحو قوله تعالى :

(١) المغنى ١/٢٠٣-٢٠٤ بتحقيق محيى الدين عبد الحميد ، الخصائص ٣/٣٣٥ ، وحاشية الخضرى ١/٤٠-٤١ ، والتصريح بحاشية يس ٢/٤٣ .

(٢) انظر التصريح بحاشية يس ١/٦٧-٦٨ ، وحاشية اسماعيل الحامدى على الكفراوى ٢٥ .

« قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما » (المائدة / ٢٣) فالضمير (عليهما) عائد إلى (رجلان) وهذا هو الكثير في اللغة .
 الثانية : عود الضمير على الأهم منهما ، وحينئذ يكون مفرداً ، وذلك حين يكون المثنى متعاطفين نحو قوله تعالى « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها » (الجمعة - ١١) فالضمير في (إليها) راجع إلى التجارة لأنها كانت أحب شيء إليهم وعليه فالضمير عائد إلى أبعد مذكور في الكلام . ومن ذلك قول رؤبة :
 وفيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق
 وكذلك قول ذى الرمة :

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالاً

وكان مقتضى العربية الفصحى أن يقول : كأنهما ، وأحسنهما ، إلا أنه عدل عن التثنية إلى الإفراد قصداً إلى معنى المذكور ، كما في قوله تعالى « نسقيكم مما في بطونه » (النحل - ٦٦) أي بطون المذكور .
 الثالثة : عوده إلى الأقرب منهما نحو قوله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » (البقرة - ٤٥) فالضمير في (إنها) عائد على (الصلاة) وهي أقرب مذكور ، ومثله قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً » (النساء - ١١٢) ولم يقل بها وذلك قصداً إلى أقرب مذكور وهو (إثماً) .

الرابعة : عوده على أشرفهما قرب أم بعد نحو قوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » (التوبة - ٦٢) فالهاء في (يرضوه) عائد إلى الله جل ثناؤه^(١) .

اللغة الخامسة : عود الضمير عليه بقصدين مختلفين ، وذلك فيما يحتمل أكثر من معنى أو ما روعى لفظه تارة ومعناه أخرى وذلك نحو :

(١) انظر كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٤٣ ، معاني القرآن للفراء / ٣ / ١٥٧ .

(الثقلان) فإنه يجوز فيهما مراعاة المعنى فيعود الضمير جمعا ، ومراعاة اللفظ فيعود الضمير مثنى ، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم نحو قوله تعالى « سنفرغ لكم أيها الثقلان فبأي آلاء ربكما تكذبان » (الرحمن ٣١ ، ٣٢) فقد قال « لكم ، ربكما » الجمع باعتبار المعنى ، والتثنية حملاً على اللفظ^(١) .

مذاهب العرب في تثنية آحاد ما في الجسد مضافاً إلى مثنى :

إذا أريد تثنية أحد أعضاء الجسم المفردة مثل الوجه والبطن والظهر والرأس . . . إلخ ثم أضيف إلى مثنى ففيه اللغات التالية :

الأولى : اللغة العالية وهي لغة القرآن الكريم جمعه مع إرادة التثنية نحو قوله تعالى : « فقد صغت قلوبكما »^(٢) وكان من حق العربية أن يقول : قلبكما ، إلا أنه عدل عنه إلى الجمع لوجود ما يدل على المراد وهو إضافته إلى المثنى .

الثانية : من العرب من يعطى هذا حقه من التثنية فيقولون : ضربت رأسيهما وشققن بطنيهما . . . وقد ورد على هذه اللغة قول الفرزدق :

بما في فؤادينا من الشوق والهوى
وقال أبو ذؤيب الهذلي :

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترقع
والوجه في هذا ونحوه هو الجمع كما جاء في التنزيل نحو قوله (« قالا لا بنا ظلمنا أنفسنا »^(٣) ولم يقل (نفسينا) .

النتيجة :

(١) انظر الأمل النحوية ابن الحاجب على الفصل ٢/ ٧٨ - ٧٩ .

(٢) التحريم / ٤ .

(٣) الأعراف / ٢٣ .

هذا وقد جاءت اللغتان : الجمع والتثنية في قول هميان بن قحافة :

ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين
فقد ثنى في (ظهراهما) وجمع في (ظهور الترسين) .

الثالثة : إفراده مع إرادة التثنية ، وفي هذه الحالة ينوب المفرد عن المثنى ، كما ناب الجمع في اللغة الأولى عنه ، وذلك لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبى عن المراد كقولك : ضربت رأس الرجلين وشققت بطن الجملين ، ولا يكادون يستعملون هذه اللغة إلا في الشعر فهي لغة الشعراء مثل قوله :

كأنه وجه تركيبين قد غضبا مستهدفين لظعن غير تذييب
وعلى هذه اللغة يكون المضاف قد اكتسب التثنية من المضاف إليه .

قال ابن مالك مشير إلى اللغات الثلاث : وجمعه (أى المضاف) كما في اللغة الأولى أجود ، ويجوز التثنية ، كما في اللغة الثانية ، وكانت التثنية أقل من الإفراد والجمع ، لأن التثنية مع أصالتها قليلة الاستعمال^(١) .

مذاهب العرب في التعبير عن العضوين المزدوجين في الجسد :

للعرب في استعمال المثنى الذي يطلق على المتماثلين من الأعضاء

لغتان :

(١) انظر الأمل الشجرية ١١/١ وما بعدها ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٧٨٧ وما بعدها ، وشرح شواهد الشافية/٩٤ ، والدرر ١/٢٦-٢٧ ، والبحر ٨/٢٩٠-٢٩١ ، شواهد التوضيح لابن مالك/٦٠ وما بعدها .

الأولى : التعبير عن العضوين بالتثنية نحو : العينان تنظران ، والأذنان تسمعان ، واليدان تبطشان ، والرجلان تتحركان . . . إلخ .

قال المتنبي :

حشاي على جمر ذكي من الهوى وعيناي في روض من الحسن ترتع

الثانية : التعبير عن العضوين بالمفرد منهما ، فيقال : عيني رأته والمقصود عيناي ، ومنه قول الشاعر :

أيها المبتغي فناء قريش بيد الله عمرها وفناء

قال الفراء : والواحد من هذا يكفي من الاثنين ، وكذلك العينان والرجلان واليدان تكتفي إحداهما عن الأخرى ، لأن معنهما واحد .

وللعرب في الإخبار عن المثني من هذا النوع أربع لغات :
الأولى : استعمال الحقيقة في الخبر فيتطابق المبتدأ والخبر نحو :
عيناي رأته وأذناي سمعته ، وقدماي سعتا فيه .

الثانية : أن تثني العضو وتفرد الخبر ، لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدة لاشتراكهما في الفعل فتقول : أذناي سمعته ، وعيناي رأته وقدماي سعت فيه كما قال المتنبي :

وعيناي في روض من الحسن ترتع

وقول سلمى بن ربيعة السدي :
فكأن في العينين حب قرنفل أو سنبل كحلت به فأنهلت

ومثله قول امرئ القيس :

وقال زحلوقة زل بها العينان تنهل

وقال الفرزدق :

ولو بخلت يداي بها وضنت لكان علي للقدر الخيار

الثالثة : أن تعبر عن العضوين بواحد وتفرد الخبر حملاً على اللفظ ، تقول : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وقدمي سعت فيه ، وإنما استعملوا الأفراد في هذا تخفيفاً ، وللعلم بما يريدون ، فاللفظ على الأفراد والمعنى على التشبية ، ومن ذلك أيضاً قول أبي ذؤيب الهذلي :
فالعين بعدهم كأن حذاقها سُلمت بشوك فهي عور تدمع
أراد : العينين جميعاً ، واستغنى عن تشبيتهما لتلازمهما ، تقول : كحلت عيني ، وعين مكحولة ، تريد : هما معا ، ومثل العينين المنخران والرجلان والخفان والنعلان .

الرابعة : أن تعبر عن العضوين بواحد وتشبي الخبر حملاً على المعنى كقولك : أذني سمعته ، وعيني رأته ، وهذا قليل ، ومنه قول امرئ القيس :

وعيني لها حدره بدره شقت مآقيهما من آخر
وقول الآخر :

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلنا تكفان^(١)

دلالات المثنى في استعمالاته :

تتنوع دلالات المثنى في العربية بتنوع الأساليب وإيحاءات سياقات الكلام ، ويمكن لنا إيجازها في الآتي :

(أ) الدلالة على التشبية حقيقة ، وهذا النوع جد كثير ومعرفته تغنى عن القول فيه .

(ب) الدلالة على الأفراد ، وذلك كأن يذكر في الكلام علم التشبية

(١) انظر في ذلك الأمل الشجرية ١٢٠/١ وما بعدها ، ٣٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٢ ، والدرر للشنقيطي ٢٤/١ وما بعدها .

ويراد به خلافاً كقصد المفرد في قوله تعالى : « خلق السموات والأرض وما بث فيهما من دابة » (الشورى ٢٩) .

أراد : وما بث في الأرض دون السماء ، قال الفراء بذلك جاء التفسير ومثله مما ثنى ومعناه واحد قوله « يخرج منها اللؤلؤ والمرجان » (الرحمن / ٢٢) وإنما يخرج من الملح دون العذب^(١) .

ومنه قولهم : يا غلام اضربا زيدا ، ويا زيد اسفعا بيده ، ويا حرسى اضربا عنقه^(٢) .

فقد خاطب المفرد بلفظ الاثنين ، ويحتمل عندى أن تكون الألف في كل من (اضربا - اسفعا) عوض عن نون التوكيد الخفيفة - على أن يكون وصل بنية الوقف ومنه قوله تعالى : « ألقيا في جهنم كل كفار عنيد » (ق / ٢٤) . قال الخليل والأخفش هذا كلام العرب الفصيح أن تخاطب الواحد بلفظ الاثنين ، فتقول : ويلك ارحلاها وازجراها ، وخذاه وأطلقاه ، قال الفراء : تقول للواحد : قوما عنا ، وأصل ذلك أن أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه ورفقته في سفره اثنان فجرى كلام الرجل على صاحبيه ، ومنه قولهم للواحد في الشعر : خليلي ، ثم يقول : يا صاح ، قال امرؤ القيس :

خليلي مرا بي على أم جندب نقض لبانات الفؤاد المعذب
وقال أيضا :

ففانيك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ .

(٢) كتاب ليس في كلام العرب .

وقال آخر :

فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر
وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا

وقيل : جاء كذلك ، لأن القرين يقع للجماعة والاثنين ، وقال المازني : « ألقيا : يدل على ألق ألق » وقال أبو البقاء بقول المازني إلا أن الألف في (ألقيا) عوض من تكرار الفعل عنده ، ومثلها المبرد حيث قال : هي تشبيهة على التوكيد ، المعنى : ألق ألق ، فناب (ألقيا) مناب التكرار (١) .

ومنه أيضا قوله جل ثناؤه : « ولمن خاف مقام ربه جنتان » (الرحمن / ٤٦) فقال : (جنتان) ولم يقل (جنة) فقد ثنى مع قصد الأفراد وذلك لمشاكلة رؤوس الآيات .

قال الفراء : ذكر المفسرون : أنها بستانان من بساتين الجنة ، ثم قال : وقد يكون في العربية جنة تشبيها للعرب في أشعارها أنشدني بعضهم :

ومهمهين فذفين مرتين قطعنه بالأم لا بالسمتين
يريد : مهمها وسمتا واحدا . وأنشدني آخر :
يسعى بكيداء وهذمين قد جعل الأرطاة جنتين
أراد جعل الأرطاة جنة .

قال الفراء : وذلك أن الشعر له قواف تقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمله الكلام (٢) .

(١) انظر القرطبي ١٦/١٧ ، والتبيان لأبي البقاء / ١١٧٥ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي / ٦٨٤ ، والبحر ١١٦/٨ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ٢٩١ .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١١٨/٣ ، ١٥٧ ، والكتاب ٢٤١/١ ، والخزانة ٣٧٦/١ ، وشرح شواهد الشافية / ٦٠ ، ٩٤ ، القرطبي ١٧٧/١٧ .

قال ابن قتيبة : ومنه أن يجتمع شيئان ولأحدهما فعل ، فيجعل الفعل لهما ، كقوله سبحانه : « فلما بلغ مجمع بينهما نسيا حوتهما »^(١) روى في التفسير أن الناسي كان يوشع بن نون ، ويدلك قوله لموسى عليه السلام « إني نسيت الحوت » .

وقوله « مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان » ثم قال « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان »^(٢) واللؤلؤ والمرجان إنما يخرجان من الماء الملح لا من العذب^(٣) .

ومنه يوم الاثنين أحد أيام الاسبوع ، وهذا من أبرز ما استعملت فيه العرب المثني مع إرادة المفرد ، قال أبو زياد : مضى الاثنان بما فيه فيوحد ويذكر . . . هذا إذا أريد به اليوم المعروف ، فإن قصد به العدد عاد الضمير عليه مثني ، قال أبو الجراح : مضى الاثنان بما فيهما ، ومضى الثلاثاء بما فيهن ، ومضى الأربعاء بما فيهن ، ومضى الخميس بما فيهن ، ومضى الجمعة بما فيهما^(٤) .

وقولنا : ذهب الاثنين بالياء فهو على نية الإضافة أي يوم (الاثنين) ثم حذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله كما لو كان المضاف مذكورا وقد ورد لذلك نظائر في القراءات القرآنية وكلام العرب الفصحاء ، وقال ابن مالك :

وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدم
(جـ) دلالة المثني على الجمع ، كأن يكون اللفظ مثني والمراد به جمع نحو قوله « ثم ارجع البصر كرتين » (الملك ٤) فقد ذكر

(١) الكهف / ٦١ .

(٢) الرحمن ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ .

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ٢٨٦ - ٢٨٨ .

(٤) انظر التاج (ثني) .

(كرتين) وأراد كرات ، بدليل قوله بعد « ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير » وذلك أن إعياء البصر وخسوته لا يتأتى من مرتين بل من مرات^(١) .

ومنه قوله « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » (الحجرات ٩) فانظر كيف عاد الضمير جمعا في (اقتتلوا) على (طائفتان) وذلك حملا على المعنى حيث تصلح الطائفة للمفرد والمثنى والجمع ، فمن مجيء الطائفة بمعنى المفرد قوله تعالى « إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة » (التوبة ٦٦) قال قتادة : كان رجل من القوم لا يمالئهم على أقاويلهم في النبي - صلى الله عليه وسلم - ويسير مجانباً لهم ، فسماه الله طائفة وهو واحد^(٢) ومثال مجيء طائفة جمعا قوله « وودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم ، وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون » (آل عمران ٦٩) .

لهذا لما كانت بمعنى الجمع مرة صلح عود الضمير جمعا في قوله « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » ، ولما ثبت صلح عود الضمير مثنى على (طائفتان) في قوله (بينهما) وذلك حملا على اللفظ ، من هنا يظهر أن (طائفتين) مثنى يراد بهما الجمع مرة والتثنية أخرى ، فيعود الضمير مراعاة للفظ مثنى ، وجمعا مراعاة للمعنى ومثل (طائفتان) خصمان في قوله « هذان خصمان اختصموا » (الحج ١٩) فـ (خصمان) مثنى قصد به الجمع بدليل عود الضمير جمعا في قوله « اختصموا » وذلك لأن الخصم يصلح للمفرد فيقال هذا خصمي ، وللمثنى فيقال : هما خصمي ، وللجمع نحو : هؤلاء خصمي مثل (هؤلاء ضيفي) ومنه قوله تعالى « وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا

(١) انظر القرطبي ٢١٠/١٨ ، البحر ٢٩٩/٨ ، والتاج (مر) .

(٢) تأويل مشكل القرآن / ٢٨٣ .

المحراب» (ص ٢١) فأعاد الضمير على الخصم جمعا مما يؤكد صلاحيته للمفرد وغيره^(١).

د) دلالة على المبالغة :

الأصل أن يستعمل المثنى في مقام التثنية لا يزيد عليه ولا ينقص نحو: جاء الزيدان ، ورأيت الزيدتين ومررت بالزيدين وهكذا دواليك .

وقد يخرج عن حقيقته من خلال سياقات الكلام فيؤدى به غير ما يقتضيه ظاهر اللفظ من إفادته المبالغة والتعظيم وذلك نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، وهذاذك وحجازيك وخياليك وحواليك ..

يقول ابن سيده : يجوز في المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك (المحذوف) إظهاره إذا كانت الحال حال تعظيم في خطاب رئيس ، وكان اللفظ ينبنى عن جنس الفعل ، حمل المصدر على الفعل المتروك إظهاره للمبالغة في التعظيم إلى أعلى منزلة على طريق المعنى النادر ، فأجرى اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف ، والتثنية لتضعيف فعل التعظيم حالا بعد حال ، كقولهم : لبيك وسعديك ، ففيه مبالغة تعظيم مما عومل به مما يقتضى ذلك ..

وإنما جازت التثنية للمبالغة ولم يجوز الجمع ، لأن التثنية أولى بالترفضيل شيئاً بعد شيء من الجمع ، إذ كانت التثنية لا تكون إلا على الواحد ، والجمع قد يكون على غير الواحد ، نحو نفر ورهط ، فهذه تقتضى تضعيف المعنى كما قال سيبويه في (حنانيك) كأنه قال : تحننا بعد تحنن ، وحنانا بعد حنان ، والتثنية أدل على هذا التفضيل من

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٩ - ٢٢٠ ، والقرطبي ١٨/٢٦ ، والبحر ٦/٣٦٠ ،

والأمالي الشجرية ١/٣١٢ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري ٩٣٧/١١٧١ .

الجمع ، فكلمة قل النظير في معنى التعظيم فهو أشد مبالغة ، لأنه إذا قل
النظير قل من يستغنى عنه : أى من يحتاج إليه ولا يستغنى بغيره عنه فهو
أجل في التعظيم مما ليس فوق تعظيمه تعظيم ، وهذه الصفة لا تكون
إلا لله تعالى . . . ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة لأمرين :

أحدهما : طلب الأعراف في هذا المعنى النادر فيصير كالمثل .
والآخر : أن الإضافة إلى المعظم أخص بمعنى التعظيم من
الانفصال ، فلهذا لم يجز حنانيك ولبيك وسعديك وما جرى مجراهما إلا
بالإضافة ، وعلّة الإضافة فيه كعلّة لزوم الإضافة في (سبحان الله
ومعاذ الله) ، قال طرفة :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشراؤون من بعض
كأنه قال : تحننا بعد تحنن ، ووضع حنانيك موضع تحنن ،
وتقول : سبحان الله وحنانيه ، كأنك قلت : ورحمته على المبالغة في
طلب الرحمة منه بعد الرحمة على ما يقتضيه التثنية . . . وقال عبد بنى
الحسحاس :

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس
فقال دواليك ، لأن المداولة على معنى المداومة موضع مبالغة
وتعظيم ، كأنه قال : مداولتك ، وجعل (دواليك) في موضعه . . .
وقال آخر :

ضربا هذاذيك وطعنا وخضنا
أى هذا بعد هذا ، فبالغ في الكثرة . . . (١) .
وبعد :

فهذه ظاهرة التثنية بكل ما يحيط بها ، وهذا هو المنهج الوظيفي
الذى أراه جديرا بالتناول في مجال تعليم الناشئة ، وقد استوفيت كثيرا

(١) انظر المخصص ٢٣١/١٣ وما بعدها .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأحاجي - جار الله الزمخشري - مكتبة الغزالي سنة ١٩٦٩ م
- أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، م السعادة مصر سنة ١٩٦٣ م
- أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين - عبد الرحمن محمد اسماعيل - م الأمانة مصر ١٩٨٥ م
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ط ١٩٦٥ م
- إعراب الحديث - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - عيسى الحلبي القاهرة
- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية - أبو القاسم عبد الرحمن بن القاسم الزجاج - بيروت دار الكتاب العربي
- الأمالي الشجرية - أبو السعادات هبة الله بن الشجري - بيروت دار المعرفة
- البحر المحيط (تفسير) أبو حيان الأندلسي الغرناطي - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ
- بدائع الفوائد - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشتهر بابن قيم الجوزية - بيروت دار الكتاب العربي
- تأويل مشكل القرآن - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - الطبعة الثانية - القاهرة - دار التراث ١٩٧٣ م
- التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - القاهرة - عيسى الحلبي
- التبصرة والتذكرة - أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري - دمشق - دار الفكر ١٩٨٢ م

- تاج العروس - السيد محمد مرتضى الزبيدي - مصر - المطبعة الخيرية
بالجمالية سنة ١٣٠٦ هـ
- التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - القاهرة
١٣٤٤ هـ
- تهذيب الأسماء واللغات - أبو زكريا محيى الدين بن شرف النووى -
بيروت - دار الكتب العلمية
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير) - أبو عبد الله محمد بن أحمد
القرطبي - القاهرة ١٩٦٧ م
- الجمل فى النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى -
الأردن - دار الأمل الطبعة الأولى ١٩٨٤ م
- جنى الجنتين فى تمييز نوعى المثنيين - محمد أمين بن فضل الله المحبى -
بيروت - دار الكتب العلمية .
- حاشية أبى النجا على الأزهرية
- حاشية ابن جماعة على شرح كافية ابن الحاجب للجار بردى - محمد
عز الدين بن أبى بكر عبد العزيز .
- حاشية إسماعيل الحامدى على شرح الكفراوى على الأجرومية
- حاشية الخضرى على ابن عقيل - محمد الخضرى الدمياطى - مصر -
التجارية الكبرى
- حاشية عبادة على شذور الذهب لابن هشام - محمد عبادة العدوى -
القاهرة - عيسى الحلبي
- حاشية يس على التصريح - يس بن زين الدين العليمي - القاهرة -
الاستقامة ١٩٤٥ م
- حجة القراءات - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه - دار
الشروق ١٩٧٧ م
- حجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة - بيروت -
الرسالة الطبعة الثانية ١٩٧٩ م

- خزانة الأدب - عبد القادر بن عمر البغدادي - بيروت - دار صادر
- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني - بيروت - دار الهدى
- الدرر اللوامع - أحمد الأمين الشنقيطي - دار المعرفة بيروت
- شرح الألفية - بهاء الدين عبد الله بن عقيل - بيروت دار الفكر
- ١٩٧٩ م
- شرح الألفية - نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني - القاهرة
- عيسى الحلبي
- شرح بانت سعاد - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام - القاهرة
- الخيرية ١٣٠٤ هـ
- شرح جمل الزجاجي - أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي المعروف
- بابن عصفور - العراق - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء
- التراث الإسلامي .
- شرح شذور الذهب - أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام -
- مصر - عيسى الحلبي
- شواهد العيني على الخزانة
- شرح قطر الندى - عبد الله بن أحمد بن علي الشهير بالفاكهي -
- مصطفى الحلبي ١٩٣٤ م
- شرح الكافية - رضي الدين محمد بن الحسن الأسترا باذي النحوى
- بيروت - دار الكتب العلمية
- شرح الكافية الجاربردى
- شرح الأجرومية - حسن الكفراوى - المطبعة العامرة الشرقية
- ١٣١٣ هـ الطبعة الثانية
- شرح شواهد الشافية - عبد القادر بن عمر البغدادي - القاهرة -
- مطبعة حجازى
- شرح المفصل - موفق الدين بن يعيش - دار الطباعة المنيرية - مصر

- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية - اسماعيل بن حماد الجوهري -
مصر دار الكتاب العربي
- ضرائر الشعر - أبو عبدالله محمد القزاز القيرواني - مصر - اسنكدرية
- فصيح ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - القاهرة - المطبعة
النموذجية - ١٩٤٩ م
- كتاب ليس في كلام العرب - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه
- بيروت - دار العلم للملايين
- الكتاب - سيبويه أبو البسر عمرو بن عثمان بن قنبر - بولاق ١٣١٦ هـ
- اللغة والنحو : حسن عون - الاسكندرية - رويال ١٩٥٢ م
- المخصص أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده - بيروت -
دار الفكر
- المزهري في علوم العربية - جلال الدين السيوطي - القاهرة - صبيح
- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين عبد الله بن عقيل - دمشق -
دار الفكر
- مشكل إعراب القرآن - أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسي -
بيروت - الرسالة
- المصباح المنير - أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - مصر - المطبعة
العثمانية .
- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - مصر الدار المصرية
للتأليف
- معاني القرآن - أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأنخفش
الأوسط - الطبعة الثانية ١٩٨١ م
- مغنى اللبيب - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام
الأنصاري - مصر المدني سنة ١٣٨٧ هـ
- المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني - العراق - دار
الرشيد ١٩٨٢ م

